



كتاب قوانين الدواوين تأليف القاضي صاحب

الوزير الاسعد الخطير شرف الدين أبي

المسكارم بن أبي سعيد بن ممان

تقدمه الله برجنه وأسكنه

فسيح جنته بجاه سيدنا

محمد خير بريته

آمين

٢



1444-4-4

١٣٤٩
٢٥
١٣٤٩٣
M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR13693

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله على ما حصل شكرا * وحصن ذكرا * واجرى أجرا * وجعل في الآخرة
ذخرا * والصلاة والسلام على سيدنا محمداً كرم الرسل عليه * والهادي الى
أفضل السبل اليه * وعلى آله وأصحابه الذين نصر الدين * وكانوا القمع
المعتدين نعم المعتدين

*(أما بعد) فحكم من تعلق بخدمة هذه الدولة * العالوية * المحالية * الطاهرة
الظاهرة * الملكية العززية * السلطانية * أدام الله أيامها * وأعلى أعلامها *
أن يبذل جهده في خدمتها * وينفق ما عنده في شكر نعمتها * ويعمل فكرته
فيما يرضى بتعبير أعمالها * ويستخدم قريحته فيما يفضي الى تمير أعمالها *
ويؤثر في ذلك ما يؤثر عن مثله * ويغرب به عما يغرب عن المحسن بجميل فعله *
فيكون قد خدمها في حال الحماية مباشرة التوقيف * وبعد الوفاة بمسانبه عليه

من

من وجود مصالحتها بالتصنيف * وما يحى شخص من أدب ما يعلمه * وما اخل
بالمجربة من ناب عنه فيها قلمه * ولذلك ألغت هذا الكتاب في قوانين الدواوين
وجعلته وافيا بمقصود الطالب * متكفلا ببلوغ الغرض المستكتب والكتاب *
وحادثه سهايب الاقلام بصوب الكلام * فأجزل روضه الناضر * انسان
الناظر * واطردت فيه جد اول الفضائل * فأختم لسانه باخطا المناظر
المنازل * وانتظم عقود عقول الرجال فاضطر العذر الى التمثيل بقول حبيب
الشاعر

يقول من يقرع اسماعه * كم ترك الاول للاخر

وبالجملة فحسب كافة الكتاب من هذا الكتاب انه من أجل درجات نجائهم
وانفس عادات سماعاتهم * فليتمسكوا بهدايه * وليدخلوا اليها بالوقوف
على متفرق أبوابه * وهى

(الباب الاول) فى فضل الكتابة والكتاب

(الباب الثانى) فيما يجب على الكتاب ولهم والاشارة الى ما يكمل به فى المحرم
تأديهم

(الباب الثالث) فى أسماء المستخدمين من جملة الاقلام ومن هو فى معناهم
وما يلزم كل منهم

(الباب الرابع) فى ذكر ما استقر من المعاملات السلطانية * والجهات الديوانية
والحديث على كل معاملة منها فيما يتعلق بها ويتمسك بسببها

(الباب الخامس) فى ذكر السنة الشمسية والقمرية وما يخرط فى سلكها من
الشهور وما يحرى فى كل شهر منها الى ما يرتبط بذلك ويتصل ويأخذ بعضه
برقاب بعض فلا يكاد يفصل

(الباب السادس) فى أحكام أراضى مصر وتفاوت قيمها واختلاف قطعها
وتباين تضايأحوالها وما اصطلح عليه من أسماءها

(الباب السابع) فى ذكر بعض نخلجها وجسورها والفرق بين الجسور
السلطانية والبلدية

(الباب الثامن) فى المساحة وأحكامها والمتفق عليه الآن منها واقامة الدليل
على فساد المصطلح عليه منها وذكرا الطريق الى علم التحقيق

(الباب التاسع) فيما اصطلح عليه من بدل الغلات وما اعتبر من عدة أصناف يجب الاطلاع عليها وخرائب ينتفع السكاب بعلمها بل يجب عليهم الاحاطة بها (الباب العاشر) في ان الاحكام الديوانية توافق الاحكام الشرعية من وجه وتخالقها من وجه وان السكاتب المتخرج يقدر على ان يمشى في أكثرها على سنن الشريعة الشريف ومساائل تتعلق بذلك وغيره * وهذا الكتاب لم أتعد به ما قصرت عليه ولم أجوفه شيئا مما لم أجترأ عليه خشية من أن يكون الخاط في حدة شوطه فيعرضه ما يعثره وخيفته من أن ينقطع سباق ما يحتاج اليه باتصال مالا يحتاج اليه فيجربى أمر المسئلة على مالا يؤثر بل جردته من علائق العوائق فأمكن حفظه وخلصته من شوائب الشوائب فتتم له حفظه الذي لا يحل لفظه والفراسة الى الله تعالى ذكره ان ينفع به من وقف عليه فربما فرجاو بهججه على علاء ذكر لا يخدمه بابا دون المرقى ربحا ويحرك به في هذه الصناعة همة انبعاثاته تعاش ويطهر الطالب منه معادن معادن ومعايش

(الباب الاول في فضل الكتابة والكتاب)

قال الله العظيم في كتابه الكريم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم وقال عز وجل ولا يضار كاتب ولا شهيد وقال تعالى ولم يجردوا كتابا فربها من مقبوضة وقال سبحانه ان توفى بكتاب من قبل هذا أو اثاره من علم وقال كتب ربكم على نفسه الرحمة وقال تعالى قال الذي عنده علم من الكتاب وقال تعالى وان كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين وقال تعالى واقدأحصاهم وعندهم عدا وقال تعالى وكل شئ احصيناه في امام مبين أى كتاب وقال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما خلق الله عز وجل القلم فجرى بما هو كائن الى يوم القيامة وعنه عليه السلام قال قيدوا العلم بالكتابة وقال صلى الله عليه وسلم من فوَّش الحساب عذب وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه ان الله تعالى لما خلق الخلق كتب كتابا فيه ان رجتي سمعت عذابي (ومن فضل الكتابة) ان جماعة من الانبياء عليهم السلام كانوا يكتبون فكان لوطا يكتب لابراهيم عليه السلام وكان يوسف يكتب للعزرا وكان يحيى بن زكريا يكتب لعيسى عليه السلام وكان هرون ويوشع يكتبان بين يدي موسى عليه السلام (ومن كان يكتب ثم ولي الخلافة) على ابن أبي طالب

كرم الله وجهه كان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم وعثمان رضي الله عنه وكان يكتب لأبي بكر رضوان الله عليه وعبد الملك بن مروان كان يكتب لمعاوية ومروان بن الحكم كان يكتب لعثمان رضي الله عنه (ومن كان يكتب من العلماء الزهاد) الحسن بن أبي الحسن البصري وهو سيد التابعين كتب للربيع بن زياد ومحمد بن سيرين كتب لأنس بن مالك رضي الله عنه بفارس وطاهر الشامي كتب لعبد الله بن مطيع وسعيد بن جبير كتب لعبد الله بن عتبة ثم لأبي بردة بن أبي موسى الأشعري وقال سعيد بن العاص من لم يكتب بيمينه فيمنه يسرى وقال معن بن زائدة إذا لم تكتب اليد فهي رجل وبالغ مكحول فقال لادية ليد لا تكتب وقبل الخط الحسن بن زيد الحق وضوحا ومن أغرب ما مررتي فيه ذلك أن عبد الله بن طاهر وقع على رقعة معتذرا إليه بخط غير حسن قد أردنا قول عذرنا فاقطعنا دونه من قبيح خطك ولو كنت صادقا في اعتذارك لساعدتك حركة يدك أو علمت أن حسن الخط يناضل عن صاحبه بوضوح المجرة ويمكن له ادراك البعثة * وهذا تجن من عبد الله بن طاهر أو مغالطة فقد كان لهذا المعتذر أن يحجب عن هذا التوقيع بما هذا معناه لما علمت أن طريق المعتب لا يسلك وغاية المتجني لا تدرك فاشتغلت لما دفعت إليه بالفكر في سوء الخط عن أعمال اليد في تحرير الخط ولواني أجدت فيما كتبت به من خطي وأقت الدليل على ما ذكرته من عذري لقات استرسل استرسل المدل وكتب كتاب غير المختل بأنه المختل وما قوة جنانية في الخطاطبة إلا لفضيلة ذنب إلى ولا جريان يده في المكاتبة الألبقية جراحة منه على وعند الله تجتمع الخوصوم ومقام عدله ينتصف الظالم من المظالم

* (الباب الثاني فيما يجب على الكتاب) *

ولهم وإشارة إلى ما يكمل به في الخدم تأديتهم * يجب أن يكون الكتاب حرا * مسلما * عاقلا * صادقا * أديبا * فقيها * عالما بالله تعالى * كافيا فيما يتولاه * أمينا فيما يستكفاه * حاد الذهن * قوى النفس * حاضر الحس * جيدا في الحس * محبا للشكر * عاشقا جميل الذكر * طويل الروح * كثير الاحتمال * حلو اللسان * له جراحة يثبت بها الأمور على حكم البديهة * وفيه تودة يثق بها فيما

لا يصح على جوارحه * ويعامل الناس بالحق من أقرب طرقه * والسهل
وجوده * ولا يفتش من الرجوع عن الغلط فالبقاء عليه غلط ثان * ويفصح عما
يشعر فيه من الأقوال والأفعال * ولا يكون حوطته على اليسير * بل يسر من
حوطته على الكثير * ويكون شديدا لا نغمة * عظيم النزاهة * كريم الاخلاق
* آمون الغائلة * مؤدب الخدام * لا يقبل هدية * ولا يقبل من أحد على عطية
* فلما حسن الهيئة * وفخامة المحل * فلهذا راجع الى ما يعلمه من أخلاق
محبوبه * فان كان ممن يرد ظهور نعمة على خدمه * اعتقد من ذلك كلما يبلغ
فيه غرضه * وان كان ممن يعيل الى غير هذا انتهى فيه الى ما يقربه منه والمقصود
أن يحصل رضاه بكل ما قدر عليه فيما لا يخط الله تعالى ذكره من قول ولا
فعل * وما يجب عليه لمن يكون بين يديه ان لا يتدنى بما لا يسئل عنه الا بما
يخشى فوات الامر فيه من المهمات المتعلقة به * وان لا يجيب عما يسئل عنه غيره
* وان كان أعلم به منه * وان لا يقع في أحد بغيبة ولا بسمعة ولا يظهر ما بينه
وبين أحد من صداقة * ولا عداوة * ولا يتعرض لمساخط محبوبه في سر ولا
علانية * ولا يرد عليه كل ما فعله وهم به * واذا ابتلى بشيء من ذلك بسكت الى ان
تمكنه المراجعة فيراجع بالطف ما يكون * ولا يعتد لنفسه بخدمة ولا حمة
ويدل بانه مقتدر اليه * فليس في العالم من يقتدر اليه * واذا ذكر منه المحذور
بين يدي السلطان فلا يسل عليه * وان عطس فلا يشتمه * ولا يكثر من الدماء
له في الخلوة * واذا أقبل عليه بوجهه * واختصه بحديثه * في المهم وغير
المهم * فيقبل عليه بوجهه وقلبه * ويبالغ في حسن الاصغاء اليه * وحفظ ما يسمعه
منه * ويحفظ سره * ويحذر من نقل شيء يجري في مجلسه * ويحجب المسارة
في مجلسه بكل حال * وان يكون على حذر ممن هو على أتم ثقة به * فضلا عن غير
ذلك * وما يجب لمن اجتمعت هذه الصفات فيه أن يقبل عليه * ويوجه اليه *
ويبايع في اكرامه * وينتهي الى الغاية في احترامه * وان يرفع عنه الحجاب *
ويوسع عليه في الرزق كل باب * وتقال له العثرة فيما عمله بخطئ فيه باجتهاده *
ويظهر للناس قبل قرله * والرجوع الى شهادته * ولا يسمع فيه كلام حاسده *
على ما رتبته فيه حسن خطه * ولا يشغل خاطره بالتصدي لمن يطعن عليه * ولا
يتعقب فيما لم يرد به الا مصلحة اعراضه فيها سوء الاتفاق * ولا يحوج الى من

يستعين بجاهة * فيصير في الباطن مأمورا له * ولا يهتم بما لا يملكه * فيعمله خوف
الذمكة التي لا يقبل له فيها عذر على تحصيل ما بقي به نفسه * فيكون ذلك سببا
للخيانة * ويتعهد في كل وقت من ابر والصلة * واطهار رفع المنزلة * بما يحمله
على ثقة من حسن النية فيه * وعلى يدنة من جميل الرأي له * وملاك الامر في
جميع ما شرح مما يجب لهم وعليهم * ان يحزى المحسن باحسانه * فيكون على
أمل من الثواب * ويقابل المدي باساعته فيكون على حذر من العقاب *

(الباب الثالث)

في اسماء المستخدمين من جملة الاقلام * ومن هو في معناهم * وما يلزم كلا
منهم * وعدتهم ثمانية عشر رجلا وهم ناظر ومتولى ديوان ومتوف
ومعين وناسخ ومشارف وعامل وكتاب وجهبذ وشاهد
ونائب وامين وماسح ودليل وحائز وخازن وحاشر وضامن *
ولكل من هؤلاء حكم يتعلق به * وأمر توجه عليه الخطاب فيه * والحال
في جميعهم على ما يوضح ويشرح وهو (الناظر) هذا يكون رجلا موثقا
مستظهرا به على احد رجليه امامة متولى ديوان * وأما مشارف عمل * فان كان
على متولى ديوان فلا يخلو من ان يكون رب امانة أو ضامنا * فان كان رب امانة
فن حكمه ان لا ينفرد عنه بشئ من علم المنظور فيه ولا يبت دونه أمرا * ولا يستبد
عنه بحل ولا عقد * وللمتولى ان يوقع فيما ينفق معه عليه * وللا ناظر ان يكتب
على التوقيع بالاثبات * وكلاهما محمول على حكمي الامانة والاجتهاد فيما
ظاهره المحوطة * وباطنه النصيحة * وان كان المتولى ضامنا وفسح له الناظر عليه
في الخروج عن شرطه * ووافقه على ما يخالف مقتضى خطه * فقد عدل عما حاد
له * وتوجه عليه الدرك فيما أحل له * ونخرج عن ان يكون رب امانة * الى ان
يصبر رب تبعه * وان كان ناظرا على مشارف لزمه ان يكتب خطه على ما يخرج به
من الوصولات * ويرفع الى الدواوين من الحسابات * وخوطب في كل ما يتعلق
بمعاملاته بمقتضى التقسيم الاول في الحكمين * وبالجملة فنلوازمه ان يكون عمله
محوطا بضبطه * محفوظا بخطه (متولى الديوان) يجب عليه ان تكون اصول
ما يجري في ديوانه من المعاملات مضبوطا بخطه * فاما فروع ذلك فانها مردودة
الى الكتاب لاشتماله بالانقياد عما يجب من خدمة الحساب * ولا يخلو أمر توليته

الديوان من ثلاثة أوجه * اما ان يكون وليه بالامانة أو ببذل أو ضمان
 * فان كان بامانة فله اجتهاده وهو محمول على امانته ما لم يظهر عليه خيانة حتى
 ظهرت عليه كان مأخوذاً بدرك ما تولاه * وان كان ببذل مثل ان يقول اذا
 استخدمت في الديوان الفلاني وارفعاه مائة ألف دينار استظهرت فيه
 وعقدت ارتفاعه على مائة ألف وعشرة آلاف دينار فولى وعقدت ارتفاعه مثلاً
 على مائة ألف وخمسة آلاف دينار أو على مائة ألف دينار الارتفاع الاول أو على
 دون ذلك فان عقد على مائة ألف وخمسة آلاف دينار لم يلزمه شيء عن التهمة ما لم
 تقوم عليه بينة بالتفرط فيها فان عقده على مائة ألف دينار كانت المحال
 كذلك الا انه يجب عليه اعادة الجارى نأديا له لما أقدم عليه من التعرض
 لما يجزئونه ومنعه الخدمة ممن كان أولى بهامته وانما لم يجب عليه في هاتين
 المحالين شيء لانه واعد ببذل الاجتهاد والوعد لا يوجب حقاً فان عقد الارتفاع
 على دون ذلك كشف عن السبب فان كان بسوء تدبيره ورداءة تصرفه
 طوبى بالتهمة قولاً واحداً لانه غرم نفسه وان كان لا مراً وجبه سواء الاتفاق
 له مع قيام الدليل على اجتهاده كان محمولا على ما يراه السلطان * وان كان ولى
 الديوان بضمان فكلما تأخر من مال ضمانه لزمه القيام به فان بقي له في جهة
 المعاملين مال كان السلطان بالخيار في أن يقبل الحوالة به عليهم بعد تحقيقه في
 ذمتهم أو لا يقبل وله ان يطالبه بما هو في ذمته ويعود هو بالطالب على من
 عنده الباقي ويسد ذمته (المستوفى) هذا كاتب يكون صاحب مجلس في
 الديوان يطالب بمعاملته بما يجب عليهم من حساب يعمل ومال يحمل وينبه
 متولى الديوان على ما ينبغي تنبيهه عليه في أوقاته من أمور خدمته ويقوم الجرائد
 ويخدمها ويستوفى الحسابات ويخرج ما يجب تخريجه فيها ويعمل المطالعات
 والتذاكير ويخرج الاحوال ويحقق المحاسبات وان ظهر انه لم ينبه على
 وجوب مال أو ارتفاع حساب أو أخر ما يجب تقديمه أو أهمل ما عين تخريجه
 كان عليه درك ذلك جميعه ولا يؤخذ بشيء عمل من مجلس خدمته ما لم يكن عليه
 خطه اما بالمقابلة واما بالتاريخ وأما النسخة اذا كان فيها اصلاح بخطه ولم
 يكملها بالتاريخ أو بالمقابلة فالقول فيها قوله وان صرف عن خدمته ووجد
 حسابه غير مخدوم لمدة مباشرته أخذ بخدمته وعمل كل ما ينبغي له عمله وأخل به

ولم يطاق له بجار عن ذلك لانه استوفى الاجرة عنه من قبل فاذا انجز ما تعين عليه
فسمح له في التصرف في نفسه فان ائتم المستخدم بعده عمل ما طواب بعمله كان
الامر فيه محجولا على ما يراه متولى الديوان (المعين) كاتب بين يدي المستوفى
لمساعدته على هذه الاعمال وليس عليه درك في شيء منهم الا ان ترك في الديوان
ما لم يكن له شاهد ليمضي عليه الوقت وتصير الجريدة شاهدة به وهذا مما لا يجوز
الاعضاء عنه (الناسخ) كاتب يستخدم برسم نسخ التوقيعات والمكاتبات الواردة
والصادرة ومتى ظهر أنه اثبت في نسخة ما لم يكن في أصلها توجه عليه الدرك
(المشارف) من لوازمه ان يكتب على الوصولات وعلى الحساب ويكون له تعليق
يخدمه ويقابل به المستخدم معه ولا يلزمه عمل حساب كالم يلزم الناظر وينفرد
عن الناظر بانه مطلوب بالحاصل مخاطب عليه (العامل) ويسمى المتولى ويلزمه
عمل الحسابات ورفعها والكتابة عليها وهو الاصل في الخدمة على الحقيقة وكل
من الناظر والمشارف انما هو اضبطه والمشد منه واذا صرف عن الخدمة ولم
يكن ضامنا لهما وجب عليه تحقيق الباقي في جهات اربابه واخذ الخراج عليهم
مشهودا فيها ويرفعها الى الديوان (الكاتب) هو جار مجرى العامل في كل
ما يتعلق به من المعاملات اذا لم يكن معه عامل فان كان معه عامل كان مطلوبا بما
تدعو اليه الحاجة منه من مباشرة ما يقتضى مباشرة (المجهذ) كاتب يرسم
الاستخراج والقبض وكتب الوصولات وعمل الخازيم والمختمات وتوايلها
ويطالب بما يقتضيه يخرج ما يرفع من الحساب اللازم له لا الحاصل
(الشاهد) من لوازمه ان يضبط كل شيء هو شاهد فيه وان يكون له تعليق
بخدمته ويكتب على الحساب الموافق لتعليقه ولا يلزمه شيء مما يلزم الناظر
والمشارف والعامل والمجهذ الا ان يظهر رأيه واطأهم على خيانة فيكون
كأحدهم (النائب) هذا يستخدم نائبا عن الديوان مع المستخدمين وليس
يلزمه رفع حساب ولا كتابة عليه وان غاب المستخدمون ودعت الحاجة الى علم
شيء مما كان ينبى به طوبى به للضرورة (الامين) هو جار مجرى النائب فيما
شرح من حاله وفي بعض الخدم يكون حاله حال الشاهد (الماسخ) كاتب
يشى مع القصاب في المساحة ويجمع عدد أقصاها وينضربها ويعمل بذلك
مكافات يكتب عليها جميع المستخدمين المباشرين ومتى ظهر أنه نقل أرضا مالية

الى ما هو دونهما أو أخفى مساحة أو تجاوز حدًا كان عليه ذلك وربما عمل
القانون والمجمل وكتب الدليل عليها أنه عمله ورفع (الدليل) يلزمه ان يعمل
القناري والقوانين والمجملات ويفصل الارض ببقاعها واصناف مزرعاتها
وقطايدها واسماء المزارعين ويكتب خطه أو يكتب عنه با التزام الدرك
في ذلك (الحائز) كاتب يكتب على الاجران فيكون ضابطا لما يحصل من
القت وما يحصل ومن لوازمه أن يختم على الاجران كل ليلة ويمنع المزارعين من
التصرف في شيء منها الى أن يستوفي حق الديوان (الحازن) كاتب يتولى قبض
الغلات وتخزينها وغير الغلات وعمل الاعمال ويطلب بما له يتوجه عليه من عجز
ما تسلمه (الحاشر) يلزمه رفع الاعمال بالنشوء والطاري من الزمة ويتوجه عليه
الدرك فيما له يخفيه من ذلك (الضامن) يتصور الضمان من كل من هؤلاء
المسمين وهو محمول على شراعه وان لم يكن معه مستخدم من قبل الديوان ولم يشترط
ان يعفان الحساب كلف عمله وأخذ كتابته بنظمه ورفعته بعد أخذ خط
الضامن عليه وقدمضى من ذكر الضمان في فصل متولى الديوان ما يغنى عن
اعادة ذكره في هذا المكان

* (الباب الرابع) *

في ذكر ما استقر من المعاملات السلطانية * والجهات الديوانية * والحديث على
كل معاملة منها فيما يتعلق بها ويتصل بسببها (المعاملات التي استقرت * والجهات
التي استقرت * على ما بين فيه) وهو الزكاة الجوالى الموارث
الاحباس الاسطول صناعة العمائر السور المبارك الرابع الاحكار
الغروس مقرر الجسور موظف الاتبان المحراج القرط ساحل السنت
ارباع السكبك المراكب الملوحة ما يستأدى من أهل الزمة خليج
الاسكندرية صندوق النفقات الاهرام المناخ البيوت المطابخ والاسطبلان
خزائن السلاح نصف العمر عجز المال الثغور المحروسة الخمس المتجر
الطراز دار الضرب دار العيار الخمس الجيوشى عجز العدة وأناذاكر
كل جهة من تلك وما يجري عليه حالها (الزكاة) تجب على كل مسلم حر تام الملك
فيما تجب فيه الزكاة ولا تصح الزكاة حتى ينوى ان يتركها أو زكاة واجبة

وان نوى الوكيل ولم ينوب المال لم يجز وان نوى رب المال ولم ينو الوكيل فيه قولان ومن وجبت عليه وقدر على اخراجها لم يجز له تأخيرها فان آخرها انهم وضعوا وان منعها احد الوجوبها كفر واخذت منه وقتل وان منعها باجلاها أخذت منه وعزروا ان ادعى انه لم يحل عليه الحول استخلف وان بذلها قبلت منه وان مات بعده وجوب الزكاة قضى ذلك من تركته وان كان عليه دين ففيه ثلاثة أقوال تقدم الزكاة ويقدم الدين ويقسم بينهما (والزكاة تنعقد بالحول والنصاب) ويكره ان تنقل زكاة بلد المال الى بلد غيره وفيه قولان وكل مال تجب فيه الزكاة يجوز تقديمها على الحول وان تسلفه الامام عن غير مسئلة فهاك في يده ضمنه وان تسلفه بمسئلة الفقراء فهو من ضامنهم وان تسلفه بمسئلة ارباب الاموال فهو من ضامنهم وان تسلفه بمسئلة الجميع فقد قيل هو من ضامني الفقراء وقيل من ضامني ارباب الاموال (والزكاة واجبة في ثلاثة أنواع) مال وماشية ونبات (والمال ينقسم على ثلاثة أقسام) ذهب وورق وعروض تجارة فاما الذهب فاذا بلغ نصابا وهو عشرين مثقالا ففيه نصف مثقال وفي كل ما زاد بحسابه وأما الورق فاذا بلغ مائتي درهم ففيه خمسة دراهم وفي كل ما زاد بحسابه وأما العروض فحتى اشترى عرضا من الرقيق والخيل وغيرها ونوى به التجارة وحال عليه الحول وبلغ ثمنه نصابا أدت زكاته (وأما الماشية) فابل وبقر وغنم فأما الابل ففي كل خمس شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض أو ابن لبون وفي ستة وثلاثين بنت لبون وفي ستة وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي سبعة وسبعين ابنة لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين وكل ما زاد بحسابه وما البقر ففي كل ثلاثين تباع واذا بلغت اربعين ففيها مائة سنة واذا بلغت ستين ففيها تباعان ثم يحسب في كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مائة (وأما الغنم) ففي كل اربعين شاة فاذا بلغت مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان فاذا بلغت مائتي شاة وشاة كان فيها ثلاث شياه وما زاد ففي كل مائة شاة (ومن شرط جميع الماشية) ان تكون سائمة ترعى في كلاء المسلمين وأما ما يعلف فلا زكاة فيه ويتصل بذلك زكاة الحليطين ولا يكون الرجلان خليطين حتى يكونا مختلطين من اول الحول الى آخره في المراح والماشية والفحول والاسرح والعلب وين كان زكاة الحليطين ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجمع

بين تفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصداقة لانه اذا كان لرجلين خطيئة
 ما تشاء وشاة كان فيهما ثلاث شياهزكاة فاذا تفرقا بان يأخذ احدهما ثاة شاة
 والاخر ثاة وشاة كان فيهما اثنتان فلهذا وقع النهي (واما النبات) فهو ينقسم
 قسمين ما يقتات به وما لا يقتات به بل هو ثمرة فاما المقتات فهو الخنطة والشعير
 والمحصى واللوبياء والفول والعدس وما أشبه ذلك فان كان يسقى سحياً أو بالمطر
 ويبلغ خمسة أوسق (والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد والمديرطل وثلاث
 بالبعدي) ففيه العشر وان كان يسقى بالدواليب وما فيه كافة فيؤخذ منه
 نصف العشر (وأما الثمرة) وهي الزبيب والتمر فاذا بلغت خمسة أوسق على ما شرح
 كنت الزكاة فيها على ما عين في القوت ان كان يسقى سحياً فالعشر وان كان
 بدولاب ففيه نصف العشر (ويتصل بذلك زكاة الغنم) وهي واجبة على كل ذكر
 وأنثى ممن قدر على أدائها من المسلمين الأحرار البالغين ومن كان عبداً أدى
 عنه سيده والصغير يؤدي عنه أبوه ويؤدي الزوج عن امرأته موثرة كانت
 أو ميسرة وتجب باستئصال شؤال فمن ولد وقر بقي شيء من شهر رمضان وأهل
 شؤال وجبت عليه ومن مات آخر يوم من شهر رمضان لم يجب عليه شيء
 وقدرها صاع من غالب طعمه ولا يجزى قيق ولا سويق ولا خبز ولا دراهم
 (ولها مصارف مفرضة وعدتها ثمانية) وهي الفقراء وهم الذين لا يجدون ما يقع
 موقع كفايتهم في دفع اليهم متزول به حاجتهم والمساكين الذين يقدر
 على ما يقع موقعاً من كفايتهم ولا يكفيهم في دفع اليهم ما يبلغ به الكفاية
 والعمال عليها ومن شرطه ان يكون حراً ففيها أمينا وله الثمن وان كثر عن
 عمله صرف ما يفضل لقيمة السهام والمؤلفة قلوبهم وهم ضربان مؤلفة الكفار
 ومؤلفة المسلمين وكل منهم ضربان وفي الرقاب وهم المساكين يندفع اليهم
 ما يؤدونه في الكتابة ان لم يكن معهم ما يؤدونه ولا تقبل دعواهم انهم مكاتبون
 الابينة والغارمون وهم ضربان قوم غرموا الاصل لاح ذات الدين فيدفع
 اليهم وقوم غرموا لنفوسهم في غير معصية فيدفع لهم قدر الحاجة بعد اثبات
 العدم وفي سبيل الله وهم الغزاة الذين لاحق لهم في الديوان فيدفع اليهم
 ما يستعينون به في غزوهم مع الغنى وابن السبيل وهو المسافر أو المريد للسفر
 في غير معصية فيدفع اليه ما يكفيه في خروجه ورجوعه بعد اثبات حاجته وان

فقد صنف من هذه الاصناف وفرصه على الباقي (المجاولي) الجزية
واجبة على رجال المشركين الاحرار البالغين دون النساء والصبيان والعبيد
والمجانين ومن غاب عن البلد من أهل الذمة غيبة طويلة وكان له فيه دار أخذ من
أجرها ما عليه هذه عادة المستخدمين والامرفيها الى متولى الديوان (المواريث)
اذا مات من يورث بدئ من ماله تجهيزه ودفنه ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه
ثم تقسم تركته بين ورثته فان لم يكن له وارث ورثته بيت المال وان خلف من
لا يستحق كل الميراث أخذ سهمه وكان الباقي لبيت المال (وعدة من يرث من
الرجال خمسة عشر) وهم الابن وابن الابن وان سفل والاب والمجد وان علا
والاخ للاب والام والاخ للاب والام والام والام وابن الاخ للاب والام
وابن الاخ للاب والعم للاب والام والعم للاب وابن العم للاب والام وابن
العم للاب والزوج والمولى المعتق (والوارثات من النساء تسع) وهن البنت
وبنت الابن وان سفل والام والمجدة من قبل الاب والاخت للاب والام
والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمولاة المعتقة (ومن لا يرث)
أهل ملتين ومن قتل مورثه والحربي لا يرث من الذمي ولا الذمي منه والمترد
والعبد اذا لم يعتق واذا مات متوارثان بالغرق والهـدم ولم يعلم السابق منهما
لم يرث أحدهما الآخر وبنت الابن مع الابن والمجدات مع الام والمجدة أم
الاب مع الاب والمجد مع الاب وولد الام مع اربعة الولد وولد الولد والاب
والمجد ولا يرث ولد الام مع ثلاثة الابن وابن الابن والاب والام من الاب
والام واذا استكمل البنات الثلاث لم ترث بنات الابن الا ان يكون في درجتهم
أو أسفل منهن ذك فبعضهن للذكر مثل حظ الأنثيين واذا استكملات
الاخوات للاب والام الثلاث لم ترث الاخوات من الاب الا ان يكون معهن أخ
فبعضهن ومن لا يرث لا يحجب أحد عن فرضه واذا اجتمع اصحاب فروض ولم
يحجب بعضهم بعضا فرض لكل واحد منهم فرضه فان زادت السهام عالت
بالجزء الزائد (ومن لا يورث) المتردو يكون ماله فيثا ومن بعضه حر وبعضه عبد
فيه قولان أحدهما يورث عنه ما جعده محررته والثاني لا يورث (وعدة الفروض
سنة) وهي النصف وهو فرض خمسة البنات وبنت الابن والاخت من الاب
والام والاخت للاب والزوج اذا لم يكن لثلاثة ولد ولا ولد ابين والربع

وهو فرض الزوج مع الولد وولد الولد والزوجة اذا لم يكن لليت ولد أو ولد ابن
والثمن وهو فرض الزوجة اذا كان لليت ولد أو ولد ابن والثلاثين
وهو فرض كل اثنتين فصاعدا من البنات وبنات الابن والاخوات لام وأب
أولاب والثالث وهو فرض الام مع عدم الولد وولد الابن أو اثنتين من الاخوة
والاخوات والسدس فرض سبعة الاب مع الولد والام مع من يحجبها والمجد
مع الولد والمجدات ولا واحد من ولد الام وبنات الابن مع البنت تسكمله الثلثين
وأما العصبية فهي عبارة عن كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى وأقرب
العصبات الابن وان سفل ثم ابن الجدة وهو العلم ثم ابنه وان سفل ثم جد الجدة
ثم ابنه وان سفل وعلى هذا فان انفرد واحد منهم أخذ جميع المال وان اجتمع
مع ذي فرض أخذ ما بقي بعد الفرض ولا يرث أحد منهم بالتعصيب وهالك من
هو أقرب منه فان استوى اثنان منهم في الدرجة فاولاهما من انتسب الى الميت
بأب وأم هذه نبذة من الفرائض يكون المباشرة على علم منها ليستأنس لسماع
ما يرد عليه منها وأما عادة المستخدمين الآن فانها جارية بأخذ الحجج على الغسال
واتجالين وعرفاء الا كفاين فأنهم لا يجهزون ميتا الا بعد اعلامهم واستطلاعه
منهم ويبحث عنه المستخدمون فان كان له وارث أطلقوه ولم يتعرضوا لشي من
تركته وان كان حشريا لا وارث له أو كان لميت المال في تركته نصيب
احتما طواعي ما خافه وأثبتوه وجهزوا الميت بما لا بد له منه وأخذ كل ذي حق
حقه فان كان وارثه غائبا احتيط على تركته الى ان يحضر وارثه ويثبت
الاستحقاق ويشهد الديوان بما احتاط عليه ويوقع بالافراج عنه وان كان
النواب قد صر فواشياً من ذلك في لوازم الديوان أخرج منه حالا ووقع عليها
باطلاق نظير المبلغ من ارتفاع ديوان الموارث وفي بعض الاوقات يضيق عن
ذلك فيعوض من بيت المال (الاحباس) هذه دور وقياسر وطواحين
وفنادق وحوانيث وغيرها من عراض وساحات وأراض زراعية يركبها
النيل وقفها المسلمون على ما تشهد به كتب تحميسها ثم عذمت تلك الكتب
وجاهت مصارفها لتناول العهديها فصار ما لها مصر وفا في الجوامع والمساجد
والسقايات وجواري المتصدين لا قراء القرآن الكريم والعلوم الشريفة
وغيرهم من الأئمة والمخطباء والمؤذنين والمبلغين وطلبة العلم وأرباب الصدقات
والرواتب

والزراعت أربعين بالعين لا بشئ من الغلات ويمسح في كل سنة ويتأدى
الخراج ومن زرع فيه غلة باعها وقام بما وجب عليه من ثمنها فان عجز الثمن
كمله من جهة غيرها وأكثر ما يزرع فيها السكان ومنه ما يبلغ قطيعته ثلاثة
دنانير ونصف وربع دينسار القدان ويتأخر فيها كل سنة جملة لأميرين الأول
أن سحر ما يحصل في القدان من الغلة في الأكثر دون ما يجب عليه من الخراج
والثاني أن السكان أكثر من المبال والعادة جارية بأن لا يستأدى خراجهم
الأبعد دباغة ويمنعهم المستخدمون من نقله ليدبغ في غيرها خشبية من فوات
بقطه ومن أن يتم فرواقه قبل القيام بخراجه فتنتضي السنة قبل بلوغ
الغرض منهم في التعليق ووجه الخروج من هذه الحال أن يغمر منه في المبال
ماتده والحاجة اليه ويقوم بكفاية المزارعين فيحصل تجميل المال وزوال
الاختلال وفي هذا الحبس بدل الجور في المساحة شئ يقال له التمة وهو أن
يسجل مزارع عشرين فدانا مثلاً فإذا كان أو ان المساحة مسحت عليه الأرض
التي سملت له فان وجدت خمسة عشر فدانا أو عاخرة عن المسمى في السجل شيئاً
ما أضيف عليه وطولب بخراجه بالنسيئة مما يسجل به وان زادت المساحة عن
المسجل أخذ خراج الزيادة منسوباً إليها وأما النواحي بالبر الغربي وهي سبط
ونهايا ووسيم وغير ذلك من حقوقها فأكثرها تسجل قبائل مناجزة بغير مساحة
يعين وغلة أو بغلة خاصة وعادتهم جارية أن لا يستأدى منهم عن خراج ما يستهلك
من القراط المقدار ثلاثة ليحدوا بذلك سبيلاً إلى زراعة الصيفي والعشر داخل
في جملة الارتفاع وكذلك البر الشرقي ويرزح خاصة في سبط لديوان مقدار عشرة
فدادين قصب سكر ولا يحصل منها طائل وأكثر زراعة سبط القمع ولا يوجد
في الجزيرة مثله وبالجملة فلو وجد هذا الحبس من يعمره ويقوى عليه ويتؤدى
الامانة فيسه تضايف ارتفاعه وهذه النواحي الأولى والثانية حبسها أمير
الجيوش المستنصري على عقبه لما كان وزيراً بالديار المصرية وكان الوزراء
بعده يستأجرونها لدواوينهم بأجرة يسيرة ويأخذون مازاد عليها نفوسهم ثم
انقرض البيت حتى لم يبق منه سوى امرأة وأفق الفقهاء بان الحبس باطل فصار
ديوان السلطان ينتظر فيه ويحمل ما تحصل منه إلى بيت المال لينفق في مصالح
المسلمين (الاسطول) هو جهة انفاق وبيع ما حصل منه ما يستخرج وينفق

وأشغال المراكب التجارية فيه طريفة وجمالة وشهدى وشيدى وحرافة
واعوادى وبركوش ولكل من هذه المراكب ضرورة ما يحتاج اليه من
عمارة وقواد ورملة وحذافين وزاد والامرفيه على ما يحقق بقتضى كل
وقت (صناعة العمائر) فيما تنشى المراكب المذكورة ولها مستخدمون
يستمدعون ما يحتاج اليه ويطلق اهلهم المسال والاصناف ويسترفع منهم المحسبانان
وفيهما ما يساع من حطام وغيره وترد حساباتهم والصناعات الاثن ثلاثه بمصر
والاسكندرية ودمياط (السور المبارك) بالقاهرة المحرسة عين له من
الرباع بالقاهرة ومصر ومن النواحي بالشرقية ما يكون برسم نفقاته ويستدعى
مستخدموه من المتجر وغيره ما يحتاجون اليه من أخشاب وحديد وغيره ما وفيه
ما يحصل وترد حسابات مستخدميه (الرباع) هذه الرباع منها ما أنشئ من
مال الديوان السلطاني قديما ومنها ما قبض ممن توجه عليهم حق للسلطان ومن
الموارث الخشبية ومن الاسماعيلية والاجناد المصريين وقد خرج أكثرها
بالوقف على السور والبيمارستان والصوفية وبالبيع وبالدستور ولم يبق فيها
الاثن بعد ذلك الا النزاليسير وربما كان المنفق على عمارة المستخدم فيها
أكثر من ارتفاع عامرها وسنتها لالية اثني عشر شهرا (الاحكار) هذه
الاحكار هي أجرة مقررة على ساحات دائرة أو كانت حين استيجارها دائرة وعمرت
مساكن أو بساتين وربما انقضت مدة اجارتها واقتضت الحال استصحاب
الحال فيها واستقرارها بأيدي أربابها وأخذهم بالاجرة عنها على ما تقر في الاول
(الغروس) أما كن في نواحي الاقطاعات لم يطلعها الماء الا بكافة رغب
قوم في تغلبها بشئ معلوم عن كل فدان على حكم المساحة ومهم ما زاد عن القدر
المتقبل استؤدى عنه ما يجب بالنسبة وهي في معنى الاحكار ولا يوجد ذلك الا
في الغربية والمستخرج من هذه الغروس للديوان دون المنطعين (مقتر
المجسور) لما كانت البلاد تحتاج الى اقامة جسور عليهم التحصيل المنفعة بسوق
الماء اليها أو صرفه بعد الاستعناء عنه عنها اقتضت الحال أن يقسط على نواحي
الاعمال التي تدعو الحاجة منها الى ذلك ما يصرف في هذه المصلحة العامة فربما
في كل ناحية ما احتملته في وقت التفريق من قطعة وهي جرافة وعلوقة ومدايسة
وحشيش واتبان ثم قرر عن كل قطعة عشرة دنانير وخير من يلزمه في القيام بها هذا
البلغ

المبلغ أو أخرج القطعة ومضت الايام على ذلك حتى صار لازماً للفلاحين كانه من
 بعض الخراج ويجرى منهم بالنسبة العادلة فيما بينهم بة تضى ما يزرعه كل منهم
 والاعمال التى يستخرج منها ثلاثة وهى الغربية والشرقية وجزيرة قويسنا
 وفي جزيرة بنى نصر شئ قليل يتولاه المقطعون دون الديوان (موظف الاتبان)
 الاتبان فى الديار المصرية على ثلاثة أقسام * قسم للديوان * وقسم للمقطع * وقسم
 للزارع وكان يحمل منه فى كل سنة جملة عظيمة ثم سوح أهل البلاد الشاسعة
 عن النيل فيما عليهم من حق الديوان وحظ من أخذه صنها أو استخراج ثمنه عينا
 واقصر على اتبان النواحي التى على سواحل النيل لامكان حمل التبن منها بلا
 كلفة وسوح فى النصف من حق الديوان فبعضه يؤخذ برسم عوامل الجسور
 وبعضه يحمل الى الاسطبلات والمناخات وبعضه يباع بثمن بخس والمفرع من
 كل حمل اربعة دنانير وسدس دينار (الخراج) وهى فى الوجه القبلى من
 الديار المصرية بالهندسة فى سبط رشين ومبال وشبطل وبالشمرين
 وبالسبوطية وبالاخميم وبالقوصية ولم تنزل الاوامر السلطانية خارجة
 بحراستها وحمايتها والمنع منها والدفع عنها وان توفر على عمائر الاساطيل المظفرة
 ولا يقطع منها الا ما تدعو اليه الحاجة وتوجده الضرورة الى ان الولاية والمقطعين
 وجهوا اليها ونحو عنها فقطعوا أشجارها وحوا آثارها حتى لم يبق
 بقوص منها الا ما لا يؤبه له والا ما لا يعتد به * وأما خراج الهندسة فانه كان ورد
 على كتاب كريم من السلطان رضى الله عنه وسقى عهده وروى لحده بأن
 أنذب اليها من يكشف عما استضافه المقطعون من أرضها فوجدت المأخوذ منها
 ثلاثة عشر ألف فدان ولا يتعجب من تعديهم على مثل هذه الجملة بل يتعجب من
 خراج يتكيف من جملة أرضها ثلاثة عشر ألف فدان ولا يؤثر ذلك فيها ولقد بلغنى
 ان فيها من عيـدان المعاصر ما يساوى العود منها مائة دينار ولهذا الخراج رسم
 يستخرج من النواحي يقال له مقرة الصنط كانه شئ قرر على النواحي قبالة
 ما يأخذونه من الاخشاب برسم عائلهم أو أجرة من يباشر قطعها على سبيل المياه
 عنهم واستمرت وليس بالكثير وأجرة القطع والجزع على كل مائة جملة دينار
 واحد والمشروط على المستخدمين فيما يؤخذ من خطوطهم انهم لا يقطعون شياً
 من خشب العمل الصالح امثال الاسطول وانما يقطعون الاطراف والمشميم وما

الخراج بالكسر
 والخراج بحركة
 الموضع الضيق
 الكثير الشجر
 لا تصل اليه
 الحاشية ا ه م ح

يُدْفَع به في الوقود ويمنع حطب النار وعادة الديوان ان يبيع التجار على هذا الحطب بما يبلغه عن كل مائة جملة اربعة دنانير من الاشمتونين واسيوط وانجيم وقوص ويكتب للمستخدمين بذلك فاذا وصلت مراكبهم اعتبر ما فيها فا كان فيها من حطب العمل استهلك للديوان وما كان من حطب النار قبول به ما في الرسالة المسيرة صحتهم فان كان فيها زيادة عما تضمنته أخذت ولا يكتب لصاحبه وربما استخرج منه ثمن الزائد معه بنسبة ما كان اشترى من مستخدمي الديوان فأما حراج الهندساء فلم تجر العادة ان يتناع منها شيء الا ان فضل عما تحتاج اليه المطايخ ولو اطلق يبيع شيء منها البذل في المائة جملة من ثمانية دنانير الى عشرة دنانير لارمين * الاول اقرب من تناوله وقلة كلفه * والثاني لمجودة صنفه على سعره (القرط) هو ثمرة السنط وليس لأحد من الناس ان يتصرف فيه سوى مستخدمي الديوان ومتى وجدوا منه شيئا لم يكن اشترى منهم استهلاكه وليس له سعر يستقر بل تساوي المائة أردب المطحون من سبعين ديناراً الى ثمانمائة دينار على قدر اجتهاد المستخدم وأمانته وحسن تصرفه وهو يكثر في وقت ويقل في وقت (ساحل السنط) له مستخدمون اتسليم الواصل منه للديوان وبيعه واعتباره وتخصيل ما يتحصل منه وله ارتفاع يرد عينا وحطبا ولا يعتمد للمستخدمين فيه ولا للمستخدمين في الحراج بشيء من أخشاب العمل المأمور بقطعها العمارة الاسطول (ارباع الكبك) هذه مراكب تعمرون هذه الحراج المقدم ذكرها فاذا وصلت الى ساحل مصر قومت أو فودى عليها فهما بلغت اليه من الثمن طوب صاحبها بحق الربع من القيمة ضريبة استقرت وحالة استقرت وكان المستخدمون قد حافظوا على ارباب المراكب واضطرر وهم بسوء المعاملة الى التظلم فيهم وخرج الامر بابطال هذا الباب وتعفيه رسمه ومساحة الناس به فن طمع فيه المستخدمون أخذوا منه بعض ما كان يوجد مصالحة ومن استحسنوا جانبه تجنبوه (المراكب الملوحة) هذه مراكب جارية في ملك الديوان يضمنها البحريون لمدة معلومة بأجرة معلومة فاذا احتاجت الى عمارة اعتد لهم عن مدة العطلة بأجرة نظيرها من مدة العمل وسنيتها ثلاثة عشر شهرا * منها خمسة قديمة وهي * بونة وأيب ومصري وتوت وبابه يجب فيها نصف مال الضمان * ووهن اربعة أشهر يجب فيها النصف الثاني أقساطا متساوية

والشهر الثالث عشر عطلة لا قسط فيه وهذا الذي رتب عليه أمر المراكب
 النيلية (ما يستأدى من أهل الذمة) بديوان الابواب الذي يستأدى من
 أهل الذمة الآن نصف ما كان يستأدى منهم من قبل على حكم المصاحبة لاحكم
 الضريبة والمواضع التي يستأدى فيها مصر والاسكندرية واخميم وأما بقية
 الاعمال فلا شيء فيها الديوان ولذلك ضرائب لا حاجة بنا الى ذكرها الا ان لان
 استقصاءها لا يمكن والاتيان بها لا يفيد (خارج الاسكندرية) الحال فيه على
 ما شرح في الجسور وقد سلف الحديث عليه فيما مضى من الكتاب (صندوق
 النفقات) يعمل اليه ما يستدعيه المتولى لأمور المطابخ وما يتعلق بها وينفق منه
 المستخدمون في بيت المال المعمور بتوقيعات الناظر فيه والشرط ان المعاملين
 يحضرون ويقبضون بأيديهم ما توجب التوقيعات عليهم (الاهراء) الحال فيها الاهراء بالفتح جمع
 معلوم غير محتاج الى زيادة بيان ولها مستخدمون * وعمما يجب عليهم اضافة دفتر
 الكيل مع أخذهم بالانصاف فيه واعتد عليهم بالمعتبر من الواصل لا بما تضمنته
 الرسائل (المناخ) وهو في معنى الاهراء ويرى ما عمل فيه من الاسلحة البحرية
 ما يتعلق الحديث فيه مستخدمى خزان السلاح وكان له فيما قبل معاملات
 وضرائب وأما الآن فقد تلاشى أمره ولم يبق فيه الا اسمه (البيوت) عبارة
 عن حرايج خاناه وما يجري هذا الجرى ووظيفته المشارف عليهم ان يباشر
 ما يشتري برسمه ويعرضه في كل وقت ويثبت على متسله من المستخدمين فيها
 ولا سبيل الى ضبطها بحال (المطابخ والاصطبلات والمناسخات) لكل منهم
 مستخدمون والامر فيهم لا يحتاج الى بسط كلام وانما أوردت ذلك فقط لذكره
 (خزان السلاح) لها مستخدمون يستدعون ما يحتاج اليه من خشب وحديد
 وعقب وسلوخ واصباغ وآلات يعملون فيها ما يؤمرون به من آلات السلاح
 على اختلاف أوصافها وتباين أثمانها ولها ضرائب مستقرة في أجرة الصناعات
 وغيرها (الجاموس) وهو رضع وحوالى ومختلفات القدر ولا حق الا للاحق
 ولا حق الراتب وراتب والمقدر عن ثمن الرأس من الراتب خمسة دنانير وعما يحصل
 الرأس في السنة خمسة دنانير هذا هو النادر فاما الغالب فن أربعة الى ثلاثة
 دنانير واللاحق بالنصف من ذلك وأقل ما يحصل من النتاج في كل مائة رأس
 خمسة دنانير وأساسا ذكرنا وانا ناولا حق الراتب على النصف من ذلك والمعلق عبارة

عما منه راغب فيه ولا يعتدله بنافق وهذا من الاحكام الديوانية المخالفة
 الخيس بالكسر للاحكام الشرعية وأضر ما على الجاموس اكل التبن (بقرا الخيس) مقدار
 الدر واللبن أى ما يحصل من الرأس الراتب في السنة ديناران وفيها رضع وحوالى وشبانات
 بقرا اللبن ٥١ م ح ولاحق وراتب فكائنها تزيد على الجاموس بالشبانات وكان الجاموس
 البيضاء اللبن يزيد عليها محتلفات القدود ولاحق اللاحق (الاغنام البيضاء) ذكرها
 واغنام البيضاء خروف * وفي ثاني سنة ثنى * وثالثها كبش وأناثها ميس ثم رضيع ثم عبورة في
 السنة الاولى * وفي الثانية ثنية * وفي الثالثة نجة * وأكثر نتائجها في السنة في
 ٥١ م ح كل مائة نجة مائة رأس وكل مائة ثنية خمسةون رأسا والمقدرد عن الكبش
 والنجة دينار والثنى والثنية ثلثا دينار والعبورة نصف دينار (الشمارى)
 اناثها جدى ثم عنقان ثم عنقات * وفي السنة الثالثة شياه وذكورها اعتدان
 وثالث سنة عرضان ومقدرا ما يحصل منها فى كل مائة رأس من نتائجها وثن
 البانها وشعبورها من عشرين دينارا ونصف وتنتج دفعتين في السنة وتخصى في
 برمودة (الخل) يجمع فراخه في امشير ويبدى يجناه في برمودة واذا اشتد
 البرد سقت أمانة العسل عن ~~كل~~ مائة خلية عشرة اربال بالمصرى وغالب
 ما يحصل منها في السنة من خمسة قناطير عسل الى ستة قناطير ومن عشرين رطلا
 ونصف من شمع ومقدرا ما يموت منها في السنة عشرون خلية ويجرى الآن في
 الديوان من ذلك شئ يسير (نصف العشر) يستأدى من الفلاحين دون
 المقطعين على نسبة المتحصل لهم من العين والغلة وان اشترط المقطع للآزارع
 اعفاء منه وجب على المقطع القيام به عنه لمن يحال به عليه هذا الذى يجرى
 الآن حاله عليه وفيه حيف لان العشر ونصف العشر زكاة أو جها الشرع
 في بعض المزروعات وقسم ذلك بما يشرب سحبا ويدولاب وما فيه كلفة وقدرها
 في نصاب معلوم وأرباب الحوالة لا يعتبرون شيئا من ذلك ولا فرق عندهم بين
 القمح والشعير والخضروات وغيرها مما لا زكاة فيه (التفاوت) عبارة عما
 يتوفر عن جندى مثلا ترك في أثناء السنة بعد ان مضى منها ثلاثة أشهر بجامكية
 مبلغها ألف دينار واقطع ناحية بالعبدة حتى يكون مستمر الاقطاع فيما بعد فجمع
 قراره فخرج عليه تماوت في المدة التي لم يخدم فيها وهي ربع السنة بربع
 الجامكية ومبلغه مائتان وخمسون دينارا فسمى تقاوتا أى ما توفر عن مافات من

المدة وهو يستخرج بالذسجة من المتحصل ويلزم أن يعتد على رب الحوالة بما يلزمه من النفقات في الجسور وجواري المستخدمين ما لم يحصل المغل الآيه لانه شريك لسنته (الغيبات) معناها انه اذا كان قد قرر للجندي ستمائة دينار واشتغل بقراره اول السنة ثم غاب في أنماها بغير دستور أى اذن مدة شهرين اقتطع منها مائة دينار وأحيل عليه بها (الفواصل) اذا كانت عبرة فاحية خمسة آلاف دينار مثلاً وفيها جاعة مقطعون بما يبلغه أربعة آلاف وثمانمائة دينار سمي ما بقى من عبرتها فاضلا وهو مائة دينار (المتفر) عبارة عن الديوان عن ما يتوفر عن ساقط بالوفاة بعدما أطلق من مستحقه الى حين وفاته لورثته وان لم يكن له وارث سمي جميع ذلك متوفرا (عجر المسال) هو أن يكون المقرر مثلاً لعشرين طواشي يامع أمير ثم أفرد لجماعة منهم ما رغبوا فيه من الاحباس بما التزموه من زيادة في أجرتها أقصد انهم في الحصول على شئ وكثير ذلك حتى لم يبق للجوامع والمساجد جهة يحصل منها ما يحتاج اليه فيها ثم استولى عليها أو أكثرها الخراب بعدة أسباب منها تقادم عهدها * ومنها انها المصارف جهات مجواري ور واثب خفى من تسلمها ان يطالع الديوان بما استهدم منها فيحتاج على أجرة عامرها ليصرفها في مرة مستهدمها ويضعف حاله عن عمارتها ويرى أنه لو نزلت عنه لغيره لما يبدله من زيادة في عبرتها الضاع عليه ما أنفقه من ماله في عمارتها لو كان له مال فيسكت ويحترق فان قل دينه ما عتقاضها أولى فاولا * وان تحترق وتحترق أبقاها على ما هي عليه فيعدوا عليه السكان أو الجيران والمساجد اذا استهدم في معالمها * وخاصة ان كانت ظاهرة الدور أو بالرافة وما والاها فان الطوائف يزيرون آثارها ويطمسون معالمها هذا حديث المبنى * وأما أرض الزراعة ففيها ما بقوى عليه المقطعون فيصير مستغلا لهم فان تضررت مرتزقه فيهم وواصلوا النظم منهم ورسم لهم التخليه يدينهم وبين أرضهم قولوا هؤلاء بأخذون الخراج على أنهم يعمرون المساجد فيفوزون به لنفوسهم ونحن نستخدم بهذا القدر من يعمر المساجد وان فضل شئ دفعناه لهم فلا يسمع أحدهم هذا الأمان المقطعين على اتسامه * ومنها ما هو بأيدي المرتزقة ولم يمارضهم أحد فيه فيصير أملاك به من الديوان ولا يمكن أحد من المستخدمين من تناول درهم منه برسم العمارة ومن الخيف في الاحباس أن يحكم من الديوان

بها مدة خمسين سنة بخمسة وعشرين ديناراً فيجمل منها النصف ويهبط
النصف للدينار في السنة وتعم تلك الساحة قيسارية أو غيرها فتكون
أجرها في الشهر خمسة وعشرين ديناراً ولو كان الديوان عمرها من ماله لتضاعف
ارتفاعه * ومن عادة كل ديوان أنه لا يطاق من المسأل المستقبل شيئاً في المستحق
الماضي إلا هذا الديوان فإنه إذا جمل إليه هذا النصف المشار إليه وهو أجرة مالم
يأت من السنين أطلقه في راتب متأخرة ماضية * ومن منكرات الديوان المشار
إليه بيع انتاض الاحساس وأنهم يحكرون من الساحات مالم يكن جاري في
الحبس ويكتبون بذلك كتباً يذكرونها المجل والمؤجل * وبالجملة فلا يسبيل إلى
أن يبلغ مقول الاحساس غرضه من المصلحة لأن فيها ما يقوى عليه بضعفه
ويضعف عنه لتقوته وأكثرهم من أهل الدين والقرآن والصلاح والاستحقاق
وليس العارضي في إصلاح ذلك إلا أن يكشف عن أمر الجوامع والمساجد والاحساس
ويحقق ما يحتاجه برسم العمارة فيطلق من بيت المال ويمسك عن استئناف
التعمير ويتولى الديوان عمارة ما رغب الجانب في عمارة فيوفر ما يحصل من
أجره على العمارة فتتضي مدة حتى يحجر مضاعفه ويحس أن أوضاعه (التغور
المحروسة) وهي الاسكندرية ودمياط وتينس ورشيد وعين شاذ
والاسكندرية أعظمها قدراً * وأخفها أمراً * وأكثرها انتفاعاً * وهي تشتمل
على عدة معاملات * منها ما ذكره في غير ما فلا حاجة بنا إلى إعادته
في فصلها مثل الزكاة والمجاولي والموارث وواجب الزكاة ودار الضرب والوكالة
وهنما ما ينفرد به مثلاً من الخمس والمخبر فلا بد من الإشارة عليه والتنبه عليه
والحال في كل منها على ما يأتي بيانه وهو (الخمسة) عماره عمناء على المستاذن من
تجار الروم والواردين على الثغر بمقتضى ما صولحو أعاليه وربما يستخرج عن
ما قيمته مائة دينار ما ينفد من خمسة وثلاثين ديناراً وربما انقطعت عن العشرين
ديناراً ويهيكلها من أجناس الروم من يستأدى منهم العشر إلا أنه
لما كان الخمس أكثر كانت النسبة إليه أشهر ولذلك ضرائب مستقرة *
وعوايد مستقرة * وأوضاع مألوفة * وطرائق فيها بين المستخدمين فيه مهروفة *
واسترفعت من المستخدمين ضريبة بما استغفر عليه الحال فلما رقت عليها
أشفقت على هذا الكتاب من حشوه بالهذيان واقتصرت على ما تمس الحاجة
إليه

اليه فائتبه في موضعه وآثرت كوكبه في مطالعه (التجر) عبارة عن ما يتاع
للدیوان من بضائع هؤلاء التجار الواردين مما تدع الحاجة اليه وتقتضيه
المصلحة في طلب الهائده فان زاد ثمن المتاع من ناجر الشب عن ما يجب عليه من
الجنس أعطى به شبا بحق الثمنين وذهب باحق الثلث ويورد أصل ثمن هذا الشب
من جهة ارتفاع المتجر على عادة تجرت وقاعدة استقرت والذي يشتري للمتجر
الخشب والمخدي وجارة الطواحين والبياض فأما غيره فلم تجر العادة به الا ان
يؤمر المستخدمون به وحكم ما يجري في دمياط وتينس ينـدرج تحت حكم
الاسكندرية فيما عين وبين الأبر الضرائب فيها ما يزيد وينقص ورشيد
ليس فيها خمس وانما ذكرت لانها من جهة الثغور المصرية وربما ألحقت الريح
المراكب الى دخولها وصعب اخراجه منها فيندب المستخدمون بالثغر ما ينوب
عنهم في توجب ما عليهم وأخذ ما يجب فيها فأما ثغر عذاب فأخر ما استقر فيه
الزكاة وواجب الزمة لا غير (الشب) حجر يحتاج اليه في أشياء كثيرة أهمها
الصبيخ وللروم فيه من الرغبة ما يجدونه من الهائده وهو عندهم مما لا بد منه
ولامندوحة عنه ومعادنه بحراصه عند مصر وعادة الديوان ان ينفق في تحصيل
كل قنطار منه باليثنى ثلاثين درهما وربما كان دون ذلك وتبسط به العرب من
معدنه الى ساحل قوص والى ساحل اخميم وسيوط والى الهندسان كان ابتياعه
من واحات ويحمل من أى ساحل كان عليه الى الاسكندرية أيام جرى الماء
في خليجها ولا يتعد للمستخدمين منه الا بما يصلح بالاعتبار في متجراها هذا الذي
توجبه المحوطة للديوان لثلاثين خذ في غيرها فيمنع أو يبيع به البحر فيغرق ومن
خرج عن اعتدال ذلك من أصحاب الدواوين فعد تعرض للدرك وتصدى للخطر
وهو يشتري باليثنى ويباع بالجروى وأخر ما تقرر بيعه منه على تجار الروم اثني
عشر ألف قنطار ومهـ ما زاد عن ذلك كان باجتهاد المستخدمين فيه مع حفظ
قلوب التجار فأما سيرة فقد كان ترد من اربعة دنانير عن القنطار الى خمسة دنانير
الى ستة دنانير وما بين ذلك ومهمها استظهر فيه بزيادة يبدلها التجار عن رغبة كان
ذلك من اجتهاد المستخدمين فالأما ببساع بمصر على البسادين والحصريين
والصباغين فقدره ثمانون قنطارا بالجروى في السنة وسعره سبعة دنانير ونصف
وليس لاحد ان يشتريه من العربان ويرد به ليتجر فيه غير الديوان ومتى وجد

شيء منه مع أحد استهلك جميعا المأدبة وتغليظا في العقوبة ولم تجر العادة بحمل
 شيء منه إلى دمياط وتيس وأما حمله إلى الاسكندرية ومنه نوع يسمى السكوري
 يحضر من واجات ويعتد به المستخدمون في حوالها كل قنطار بدينار وقراطين
 ويمضي ذلك محمولا إلى المتجر على ما سلف الحديث فيه والراغب فيه قليل
 (النظرون) هذا النظرون يوجد في معدنين بالديار المصرية أحدهما في البر
 الغربي ظاهر ناحية يقال لها الطرانة بينه وبينها نهار وهو صنفان أحمر وأخضر
 والأخضر بالاقوسية وليس يلحق في الجودة بالاول وهو محظور محدود لا يميل
 إلى ان يصرف فيه غير مستخدم في الديوان والنفقة على كل قنطار منه درهمان
 ويبلغ ثمن القنطار موضع الحاجة اليه سبعين درهما وأكثر من ذلك والعادة
 المستقرة فيه الآن انه متى أنفق الديوان على المستخدم من أجرة حوالة عشرة
 آلاف قنطار ائتمروا جل خمسة عشر ألف قنطار والزيادة فيه نصف قنطار وتؤخذ
 خطوط المستخدمين بالتزام ذلك والذي تدعو الحاجة اليه في كل سنة من صنفه
 ثلاثون ألف قنطار ويلزم الضمانا تسلمه من ناحية الطرانة ليسلم الديوان من
 نقص وزنه وخطره غرقه وهذا المعنى وان كان فيه حوطة للديوان فهو يؤدي إلى
 تأخير الاقساط عند الضمان لان من عادتهم أنهم متى لم يقبضوا نظرونا لم يلزمهم عنه
 ثمن فهم أبدا يؤخرون قبض جميع مالهم فيه أو أكثره ليجددوا ما يحتاجون
 به ولا يغرمون من صنفه ما يبتاعونه فلتأمن العربان لجزائواب عن ضبط
 الوادي وحفظه منهم فيحصلون على فائدة الضمانا وكسر مال الديوان وليس
 للضمانا المنعشين في الغزل ما يبتاع شيء منه وانما المبيضون وأصحاب التناير
 يحتاجون اليه ولا يجبدونه الا عندهم فتجلبثهم الضرورة إلى اقباعه منهم بالسعر
 المقدم ذكره على ما ينفق من غير زيادة فيه وهذا الباب مصروف ماله أو
 أكثره في نفقات الغزاة وقواد الاسطول ومما يتصور الضمانا منه يبيع صنفه
 يقال له الشوكس لان المبيضين يستغنون به في بعض اشغالهم وجرت عادة
 النواب عن الديوان بالمنع من ذلك ومما كانا بالولاية بالتحذير منه والنظرون
 ضرائب مختلفة فهو في مصر بالمصري وفي بحر الشرق والغرب بالجروي وكذلك
 في الصعيد وفي دمياط بالتيسى (الطارز) هذه المأدبة لها نظار ومشارف
 ومتولى وشاهدان فاذا احتيج إلى استعمال شيء من الامتعة عملت به تذكرة من

ديوان الخزانة ويسيرت اليهم مقرونة بما تقررون نفقاتها من المال والذهب
 المعزول فاذا جات الاسقاط عرضت على ما يسير بحسبها من الرسائل وقومت فان
 زاد عن قيمة المنفق عليها استدل بذلك على حسن أثر المستخدمين ولم يعتد لهم
 بشئ منه أعنى الزائد وان نقصت القيمة عن النفقة خرج مبلغ ذلك النقص
 وعملت به مطالبة من الديوان وطولب المستخدمون به فيضيقها المستخدمون
 على نفوسهم ويستخرجونها من الرقامين ويخرجون منها ويستبدل بتتابع
 ذلك منهم فيما يحملونها على سواء آثارهم (دار الضرب) المستمرة الآن في
 الديار المصرية داران دار بالقاهرة ودار بالاسكندرية تجاههما الله والعمل
 فيهما واحد وهو أن يسبك ما يحمل الى الدار من الذهب الخسافة حتى يصير ماء
 واحد حائزا وقلب قضبانها ويقطع من أطرافها مباشرة النائب في الحكم
 العزيزا وثبته ما يحزر عليه الوزن ويسبك سيديكة واحدة ثم تؤخذ من جانتها
 أربعة مثاقيل ويضاف اليها من الذهب الحائز المصكوك أربعة مثاقيل
 ويعمل كل منها أربع ورقات وتجمع الثماني ورقات في قديم فصار بعد تحرير
 وزنها ويوقد عليها في الاتون لينة ثم تخرج الاوراق وتمسح ويعبر بالقرع على
 الاصل فان تساوى الوزن وأجازة نائب الحكم الشرعي ضرب دينار وان نقص
 أعيد الى ان يتساوى ويصح بالتعليق وأجرة كل ألف دينار ضرب بالدار
 بالقاهرة ثلاثون دينار يخرج من ذلك أجرة الضرابين ثلاثة دنانير وكانت الأجرة
 الى آخر سنة ست وثمانين وخمسمائة أربعة وثلاثين دينار وربع دينار ورسم
 المشاركة ربع وسدس وثمان وحيمة وكان دينار او ثنائي دينار فأما الفضة فيؤخذ
 منها ثمانمائة درهم تضاف الى سبع مائة درهم من النحاس ويسبك ذلك حتى يصير
 ماء واحد قلب قضبانها ويقطع من أطرافها خمسة عشر درهما تسبك فان خلاص منها
 أربعة دراهم ونصف درهم حسابا عن كل عشرة دراهم ثلاثة دراهم والأعيادت
 الى ان تصح وتختم وأجرة كل ألف درهم أربعة عشر درهما ونصف درهم
 يخرج من ذلك برسم المشاركة درهمان وربع وجميع الأجرة والمون من مال
 الموردين ويقطع لبعض المتأولين ان في ارتفاع هذه الدار شبهة وليس الامر
 كذلك لانه لما كانت الحاجة ماسة الى تحرير عياد ما ينعم به الناس حفظا
 لمواالهم ونظرا في مصالحهم وانه متى خرج ذلك عن نظر السلطان حدث فيه

مالا يتلافى خطره ولا يستدرك ضرره فألجأت الضرورة إلى إقامة مستخدمين
برسمه واستئجار الصانع العملة بأجرة رغبوا فيها ورضوا بها ثم تقررت على أصحاب
الاموال أجرة عن ما يحضرونها فيها فصل فيما بين ذلك فصل صار ارتقاعا
للدار (دار العيار) هذه الدار محتاط فيها للرعية في موازينهم وصنجهم
ومكاييلهم وعادة الديوان انه ينفق ما يحتاج اليه من ثمن الاصناف كالنحاس
والحديد والخشب والزجاج ويحضر المحتسب أو النائب عنه اليها ويغير المعمول
على ما هو مخلا من أمثاله فاذا اصح عليه أمضى حكم بيعه فن حضر اليهم ورغب في
ابتداع شئ منه باعوه اياه وحصل من فضل الثمن ما يراد للدار ارتقاعا وكانت
العادة جارية بأنه اذا غير على بيع صنجة ووجدت ناقصة استهلك وألزم
بأخذ نظيرها من الدار وقام بالثمن فكان في هذا نوع حيف والآن من نفقت
له صنجة أحضرها الى الدار وعيرها وزاد فيها ما يحتاجه وجدد دختها من غير
غرامة عليها سوى الاجرة لا غير (المجلس الجيوشي) بالبر الشرقي والغربي
أما النواحي بالبر الشرقي وهي ميتين والاميرية والمنسية فجميعها يسجل عشرة
آلاف دينار فعرض الامير العدة المذكورة في الديوان بمبلغ تسعة آلاف
ونجسمائة دينار وتحقق العجز في المال خمسمائة دينار وحكم الديوان أن
يطلب بذلك ويحيل عليه ولا يقبل عذره فيه فان حدد عرضهم لسنة مقبلة
بجميع المقر لهم وهو عشرة آلاف دينار ولو عرض العشرين طواشي بمائتين
عن أصل المقر لهم لم يرض له شئ منه (عجز العدة) اذا كان المقر لا مئتين
عشرين ألف دينار وكان المقر عليه خمسين طواشيا فعرض في الديوان ثمانية
واربعين طواشيا بالمبلغ المعين له أو بدونه أوجب السلطان مطالبة بحكامكية
طواشين بالنسبة لأصل المقر وهي ثمان مائة دينار فلا يسمع قوله في انه
خلق المال بحكامكية من عرضه من الرجال

*) الباب الخامس في ذكر السنة الشمسية والقمرية وما ينخرط في سلكها

من الشهور وما يجري في كل شهر منها الى ما يرتبط بذلك ويتصل

ويأخذ برقاب بعض فلايكاد ينقصل *)

*) السنة الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم بالتقريب *) وأولها يوم

نزول الشمس برج الحمل والسنة القمرية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وبعض

يوم بالتقريب وأولها مستهل المحرم وآخرها سلخ ذى الحجة منها فيكون التفاوت ما بين السنتين احد عشر يوما وبعض يوم بالتقريب فكل ثلاثة وثلاثين سنة قريبا اثنان وثلاثون سنة شمسية والسنة القبطية ثلثمائة وستون يوما وتبعها خمسة أيام وربع * النسي * بعد تقضى مسرى وفي كل أربع سنين تكون ستة أيام ويصون تلك السنة كبدية وعدة شهور وكل معاملة عدة شهور السنة اثني عشر شهرا الا ثلاث معاملات فان المصطلح عليه ان تكون سنتها ثلاثة عشر شهرا هي المراكب والجماءوس وابغار الخيس فأما الاجناد فأول سنتهم الآن على حكم ما تقر نزول الشمس الحمل وعاليه يحاسبون * فاما الشهور وما يجري فيها فالحال فيها على ما بين (توت) هو في آب وابول في سابع عشرة تفتح الترع ويدرك الرطب ويكثر السفرجل والعنب الشتوي وتبدو المحضات (بابه) وهو في ابول وتشرين فيه بذكر كل ما لا تشق له الارض كالبرسيم وغيره وفي آخره تشق الارض بالصعيد وفيه يحصد الاثرز ويطيب الزمان وتضع الضأن والمعز والبقر الخيسية ويستخرج دهن الآس واللينوفر ويدرك التمر والزيت وبعض المحضات (هاتور) وهو في تشرين الاول والثاني فيه يزرع القمح ويطلع البنفسج والمنثور وأكثر البقول ويجمع ما بقى من البادنجان وما يجري مجراه ويحمل العنب من قوص (كهك) وهو في تشرين الثاني وكانون الاول فيه يدرك الباقلا وتزرع الحبة وأكثر حبوب الحرث ويدرك الترجس والبنفسج وتلاحق المحضات (طوبه) وهو في كانون الاول وكانون الثاني في زرع القمح فيه تعذير وفيه تشق الارض للغصب والقلماس ويصغو الماء ويدرك القرط ويتكامل الترجس وتحول الاشجار (امشير) وهو في كانون الثاني وشباط فيه نغرس الاشجار وبقلم الكروم ويدرك النبق واللوز الاخضر ويكثر البلح والمنثور (برمهات) وهو في شباط وأدار فيه يزهر الاشجار وتعد أكثر الثمار وتزرع أوائل المعسم ويقلع السكبان ويدرك الغول والعدس (برموده) وهو في أدار وينسان فيه يقطع أوائل العسل النحل ويحصد فيه الباقلا والجلبان وحب الفجل وينفض جوز السكبان ويكثر فيه الورد الاحمر والبطن الاول من الحنظل ويحصد بعض الشعير ويدرك الخيار شمر (بشنس) وهو في نيسان وايار يكثر فيه التفاح الفاسمي ويبتدى المسكى والبطيخ العبدلى والحوفى والمشمس

والخوخ الزهري والورد الأبيض وفي نصفه ينذر الأزرق ويحصل القمح (بقوله)
وهو في أيار وحران فيه يتبدى نيل مصر بالزيادة ويكثر الحصرم وبعض العنب
والتين البوني والخوخ الزهري والمشمع والكمثرى البرهي والقراصيا والتوت
ويطلع البلج ويقطف جهور العسل (أيدي) وهو في حران وتوزن يكثر فيه
العنب والتين والبطيخ العبدلي ويكثر الكمثرى السكري وبطيخ البلج
ويقطف بقايا العسل وتقوى زيادة النبل (سري) وهو في تموز وآب فيه يعمل
الحل ويدرك البسر والموز وتغبر طعوم الفاكهة لغلبة الماء على الأرض ويدرك
الليمون التفاحي ويتبدى أدراك الرمان

* (الباب السادس في أحكام أراضي مصر وتفاوت قيمها واختلاف

قطائعها وتباين قضايا أحوالها وما اصططح عليه من اسمائها) *

أرض الزراعة بالديار المصرية تختلف اسمائها وبما يختلف أحوالها فيقال
فيها باق وري الشراقى وبروبيه وبقيمايه وشتونيه وشق شمس وبرش
ونقا ووسخ مزروع ووسخ غالب ونخس وشرافى ومسبحر وسباح
وبائر ولكل من هذه الاسماء قضية تحب الاطاطة بها (الباق) أثر القوط
لانها والقطاني والمقات وهي خير الارضين وأغلاها قيمة وأوفاهما قطعة
تصلح لزراعة القمح والسكان (ري الشراقى) هي تتبع الباق في الجودة
وتلحق به في القطيعة لان الارض تكون قد ظمئت في السنة الماضية واشتدت
حاجتها الى الماء فلما روت حصل لها من الري بمقدار ما حصل لها من الظما
وكانت ايضا مستريحة فلهذا المعنى ينجب زرعها (البروبيه) أثر القمح
والشعير وهي دون الباق لان الارض تضعف بزراعة هذين الصنفين في
زرعت قمحها على قمح أو شعيرا أو أحدهما على الآخر لم ينجب كمنجاة الباق
وقطيعتها دون قطيعته ويجب ان تزرع قوطا ووطاني ومقاتى لتستريح وتصير
ياقافى السنة الآتية (البقيمايه) أثر السكان ومضى زرع فيه القمح لم يجر
ورقيق الحب أسود اللون (الشتونية) أثر ماروى وبار في السنة الماضية وهو دون
الشرافى (شق شمس) عبارة عن ماروى وبار بحر وناو عطل وهو يجرى مجرى
الباق وري الشراقى ويحبى ناجب الزرع (البرش) هو حوت الارض على ما تقدم
حتمها بعدما كان فيها زراعة أيضا ويعبر به عن أثر المقات وبالجملة فانه عبارة عن
الارض المحروثة وهو من أجودها للزراعة (النقا) عبارة عن كل أرض خلت

من أثر ما زرع فيها السنة الخالية لا شاغل لها عن قبول ما تودعه من أصناف
 المزروعات (الوسخ المزروع) عبارة عن كل أرض لم يستعمل وسخها ولم يقدر
 المزارعون على استكمال ازالته فحرقوها وزرعوها فطلع زرعها تحتلطا بسخها
 (الوسخ الغالب) كل أرض حصل فيها من النبات الشاغل لها عن قبول الزراعة
 ما غلب المزارعين عليها ومنعهم من زراعة شيء منها وتباع مراعي (الحرس) أرض
 فسدت بما استعمل فيها من موانع الزرع وفيه مراعي وهو أشد من الوسخ الغالب
 غير أن استخراج ما تنفع به من الوسخ يمكن بالعمارة ويتبعها
 أصلا بانهوة (الشراقي) أرض لم يصلها الماء أما الفصور النيل وعالوها
 وأما السطرى بقية إليها (المستبحر) أرض واطية إذا حصل الماء فيها لا يجدها
 مصرفا عنها فينفذ في وقت الزراعة قبل زواله وربما انتفع به نادرا من ركب عليها
 السواقي وسقى منه ما يحتاج إلى سقيه من الأرض (السباح) أرض ملحت فلم
 ينتفع بها في زراعة الحبوب وربما زرع في بعضها وما لم يستعمل فيها الهليون
 والباذنجان ويقطع منها ما يسجنه الكنان ويزرع في بعضها القصب الفارسي
 والمزروعات في هذه الأرضين بطائع مختلفة على ما يقرر في الديوان وهي شتوية
 وصيفية فالأمر في كل منهما على ما يأتي - يانه وهو (الشتوية) هي القمح وكانت
 قطعة خراجها إلى آخر سنة سبع وستين وخمسائة عن كل فدان واحد ثلاثة
 أرداب ولما أصبحت الديار المصرية في سنة اثنين وسبعين وخمسائة تقرر
 الخراج أردبين ونصف أردب ومقدار ما يحصل فيه من أردبين إلى خمسة إلى
 عشرة إلى عشرين أردبا على ما ينفذه الله تعالى وبذره من أربع وبيات
 إلى ما حوله (الشعير) الأمر فيه على ما شرح في القمح وربما كان المتحصل
 منه أكثر من نفذ جودة الأرض (الفرل) الحال فيه على ما ذكر وبذره
 من نصف أردب إلى ما حوله (الحمص والجلبان والعدس) الخراج على ما عين
 والبذر يختلف والحصص من أردب إلى أردب وثلاث الجلبان من ثلثي أردب
 إلى ما حوله والعدس من ثلث أردب إلى ما دونه (الكنان) قطيعته الآن
 ثلاثة دنان في الفدان والأمر فيه غير متظم وخراجه يكثر ويقل فيكون في
 المنوفية دينارا وفي دلاص نيفا وعشرين دينارا أعنى الفدان الواحد
 وذلك بحسب جودة الأرض وما اختير من وقوعه منها والمتحصل منه إذا سلم من

الآفات وكان ناجيا من ثلاثين جبلا الى ما هو دونها والاكثر من الجبل حتى الى
العشر بن جبلا ويحصل من بذره من ثلاثة أرباب الى ما حولها * فاما اذا عطب فلا
شيء وبذره من أرباب واحد الى ما حوله في الزيادة والنقص (القرط) قطيعته
دينار واحد وربع ما راد عن ذلك ونقص بحسب الارض والحاجة اليه * ومنه
ما يزرع للربيع بذرا * ومنه ما يزرع للرباط قنأ حراثية وبذره من وبتة بين
ونصف الى ما حول ذلك (البصل والثوم والترمس) قطيعة البصل والثوم
ديناران عن كل فدان * فاما الترمس فقطيعته دينار واحد وربع دينار هكذا
قرر في الديوان (والصيفية) خراج القصب الشامي دينار واحد والبطيخ الاصفر
والاخضر واللوبيا ثلاثة دنانير والسهم والعطن قطيعته ما دينار واحد عن
الفدان (قصب السكر) قطيعته الديوانية عن كل فدان رأس خمسة دنانير وعن
كل فدان خلفه ديناران وثمانون ونصف سدس دينار ومما يستل عنه لم كانت
قطيعة الرأس خمسة دنانير والخلفة دينارين وثمنا ونصف سدس دينار مع كون
النفقة على الرأس أكثر والمشقة أشد والجواب عن هذا السؤال انه لم يوجد في
الديوان ما يعلم منه سبب هذه القطيعة ولم يفرط على هذه الصفة ويجوز ان
يكون مشايخ الكتاب لم يعلموا ان القصب الرأس يضعف الارض ويعطى من
الوقوع في الاعتصار ما لا يعطى الخلفة وكان المتحصل منه أكثر ضربوا الخراج
عليه أكثر ونسبوا متحصل الخلفة من متحصل الرأس فوجدوه في ذلك الوقت
ربعه وسدسه وربع عشره فضربوا الخراج عليه دينارين وخمسة قراريط وهي
ربيع وسدس وربع عشر الخمسة دنانير فان قيل كيف قرر على الاول خمسة
دنانير كان الجواب لا ذلك أو في قطيعة القصب أعلى المزروعات قيمة فتقدر
هذا المبلغ في الديوان فاقرروه على ما وجدوه وعمل به الخفاف بعد السلف الى
الآن هذا ما تخيلناه من العذر وتخييلناه من الامر وقد قسمنا بل رغبتنا ان وقف
على هذا الفصل وكان عنده فيه شيء يخرج عما استنبطناه في ان يذكره على
الحاشية ونسبوا الى نفسه (القلقاس) خراجه الديواني أربعة دنانير الفدان
وزرعيته من عشرة قنأ طير بالحروبي الى ما حولها ويحصل منه في الغالب من
جسمين دينار الى ما حولها (الباذنجان) قطيعة ثلاثة دنانير ويزرع شتلا
تكون قيمة دينارين وما حولها والمتحصل فيه على ما شرح فيما تقدمه (الذيلة)
قطيعتها

قطيعتها ثلاثة دنانير وزر يعتم من نصف ور بع وية الى ماحولها والمتحصل
منه من ثلاثة دنانير الى ماحولها (العجل واللفت) نواجهما دينار واحد في
القدان وزر يعتم من قدح الى قدحين (الحس) قطيعته ديناران وزر يعتم
شلتا تساوى ربع دينار الى ما يقارب ذلك (الكرب) قطيعته أيضا
ديناران وتساوى زر يعتم شلتا دينارين ويحصل منها ما يناهز عشرين ديناراً
(البصل) قطيعته ديناران وهو يزرع في مدة السنة ويقيم في الارض مدة شهر
وزر يعتم من سبعة ارادب الى ماحولها * فاما قطائع الاشجار فهي تختلف
باختلاف اصنافها وسنيتها وأقل ما يكون على القدان في السنة الاولى ربع
دينار ويحمل صاحبها على ما عاقد عليه وفي السنة الرابعة ثلاثة دنانير وقد رتب
على الكرم خمسة دنانير القدان وعلى بعض الاشجار سبعة دنانير والقصب
الغارسي قطيعته الديوانية ثلاثة دنانير عن كل فدان

* (الباب السابع في ذكر الخيلان والجسور والفرق بين الجسور
السلطانية والجسور البلدية) *

ذكر أن عدة الخيلان القديمة بارض مصر ثمانية وهي خليج القاهرة وهو خليج
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه حفره عمرو بن العاص بأمره وخليج
المرديسي وهو الذي حفره همام لفرعون وخليج نعرديماط جأها الله تعالى
وخليج نعر الاسكندرية تحرسه الله تعالى وخليج سخا وخليج منف وخليج الفيوم
وخليج المهني وما في الاثنيان بذلك كبير منفعة وانما ذكرناه على سبيل الاختصار
وأكثر الخيلان والترع والجسور والادوار بالوجه البحري * فاما الوجه القبلي
فهى قليلة فيه وقد ذهبت معالمها ودرست رسومها والذي جرت به العادة ان
تكون في مجالس المحروب ضرائب باسماء هذه الجسور المشار اليها والترع
والادوار واليوم الذي يفتح فيه ومدة إقامة الماء على كل ناحية وأوان سده
عنها وصرفه الى غيرها وما شرعت في تأليف هذا الكتاب استرفعت تمنها من
الاعمال الغريبة والشرقية وبخيرة قويسنا وبخيرة بنى نصر والبحيرة وجوف
رمسيس والاعمال الفيومية وعزمت على ذكرها ثم رأيت انه لا فائدة فيه وانه
ان اقتصر على البعض فكأنى ما علمت شيأ فان ذكرت الجميع سودت الكتاب
بما لا معرفته من مهمات الكتاب فأضربت عن ذكره وضمنت على يد الناسخ

من أسباطه ومن أهم ما قدم الحديث فيه أمر خليف الاسكندرية جباها الله
وامكان جرى الماء فيه صيفا وشتاء وهذا الخليج طوله من فم الى منتهاه ثلاثون ألفا
وسمائه وثلاثون قصبة فأما عرضه فمختلف منه ماء مقداره قصبتان وثلاث وحوالى
ذلك ومقام الماء فيه بالنسبة لكثرة النيل وقلته وزيادته ونقصه وحضرالى
جماعة من أهل الخربة وذوى المعرفة بأحواله وذكروا أنه اذا عملت من قبالة
منية يبيح الى ببيح زلاقة مثل زلاقة اخنوية استقر الماء فيه جاريا الى الاسكندرية
صيفا وشتاء وروى الجزيرة جميعها وجوف رميس والكفور الشاسعة وزرع
عليه قصب السكر والقلقاس والنيلة وجميع الصبفي وجرى بحرى الشرق
والهجلة ونضاعفت هيراليلاد وعظم ارتفاعها وان الات هذه الزلاقة ممكن
وأسباب عمارتها ميسرة لوجود الحجارة فى ربوة صا والطوب فى البحيرة والقرافات
موجودة وقدر واعلى ذلك نفقة عشرة آلاف دينار فقلت لعل الماء اذا عمل ذلك
يكثرفى البحيرة حتى تعود كاسمها انعذر صرفه عنها وأجابوا بان الماء اذا كثر خرج
من بحرناطش قبالة سمديس ويقع قبالة فوه وهو بحر يجرى بين وسيو وفدشه
بالحاوسدوسا وسنباد وتاهيت وعليه الآن لهذه النواحي عدة سواقي دائرة
والفرق بين الجسور السلطانية والجسور البلدية * ان الجسور السلطانية هي
العمامة النفع فى حفظ النيل على البلاد كافة الى حين وقوع الغنى عنه وزوال
الخوف عليها منه ويتولاها المستخدمون من قبل الديوان * والجسور البلدية
هى الخاصة النفع بناحية دون ناحية ويتولاها المقطعون والفلاحون
* والجسور السلطانية جارية بحرى سور المدينة الذى يجب على السلطان
الاهتمام لسمارته والنظر فى مصلحته وكماية العامة أمر الفكرة فيه والجسور
البلدية جارية بحرى الدور والمساكن التى هى داخل السور فكل دار منها
ينظر فى مصلحتها ويلتزم أمر عمارتها

* (الباب الثامن فى المساحة وأحكامها والمتعلق عليه الآ من أوضاعها

واقامة الدليل على فسادها والابقاء عن موضع الخيف فيها

وذكر الطريق الى علم التحقيق منها) *

اتفق أهل مصر على ان يمحوا ارضهم بقصبة تعرف بالحكمة طرأها خمسة
أزرع بالتجارى ففى باغ المسوح من الارض أربع مائة قصبة سموه فداناً ثم

اتفقوا

الله وأمن تضرب الأقسام على ما لا يجوز أن ينفق كلمة فضلا من أن
 يجري به قلبه وذلك أنهم إذا وجدوا عملا مثله تكون قاعدتها عشر قصبات
 أخذوا نصف مجموع الساقين وضربوه في نصف ربع القاعدة فكانت
 المساحة اثنين وخمسين قصبية ونصف قصبية وفيهم من يدعي العدل فيضرب
 نصف مجموع الساقين في ثلثي القاعدة فتكون المساحة ستا وأربعين قصبية
 وكل ما ذكر من الزائد عن ذلك ظلم لا يحل الأخذ به وحيل لا يجوز الدليل عليها
 والدليل على صحة ما ذكرناه أن لو فرضنا أرضا مربعية طولها ثمانية قصبات
 وعرضها ست قصبات ثمانية قصبات وأردنا مساحةها لضرب بنا أحد الطولين
 في أحد العرضين وكانت المساحة ثمانية وأربعين قصبية فإن قطعنا هاتين
 وأردنا أن نعلم القطر ضرب بنا أحد الطولين في نفسه وهو ثمانية قصبات كان
 أربعين قصبية واحد العرضين في نفسه وهو ست كان ستا وثلاثين قصبية
 وحصل من مجموعهما مائة وبعشر عشرة قصبات وهو طول القطر وصار
 المربع مثلثين كل منهما ثمانية قصبات وعشر قصبات وست قصبات فضربنا
 الثمانية قصبات وهي العمود في نصف القاعدة وهو ثلاث قصبات خرج لنا أربع
 وعشرون قصبية وعلمنا أن هذه المساحة صحيحة لأن أصل مساحة المربع
 ثمان وأربعون قصبية فقام الدليل وصدق البرهان ولو ضربنا هذا الثلث على
 ما اتفق عليه الآن وبمقتضى ما ادعوه من العدل وهو أحد ثلثي القاعدة
 فكانت مساحتها ستا وثلاثين قصبية وصار المربع على هذا اثنين وسبعين قصبية
 وكان الزائد فيه ظلما أربعين قصبية ومن ظلم المساح أنهم إذا وجدوا
 أرضا مربعية متفقة الطولين مختلفة العرضين مثل أن يكون طولها ثلاثين
 ثلاثين ورأسها أحدهما خمسة عشر والاخر عشرة أخذوا الهاشقة فأضافوها
 إلى الخمسة عشر منها ثم أضافوا الرأس الآخر وهو عشرة فصارت الجملة أربعين
 فأخذوا نصفها وضربوه في أحد الطرفين فكان ذلك ستا وستة والصحيح فيه أن
 يجمع الطولان ويؤخذ ما اجتمع منهما فيضرب في نصف مجموع الرأسين من غير
 شقة فيكون الخارج بالمساحة ثلثاثة وخمسة وسبعين لا غير وفي ذلك من الظلم
 في الثلثين والجور الفاحش ما لا يحصى فيه وأما ما اعتدروا به من أن هذه المساحة
 وضعت على قصبية يتفق عليها صاحب الأرض وزراعتها واصطلح عليها ونزلوا على

حاصلها فصار من شرط المعاد وهو مع الطول لأن العلم في ضرب الأقسام لا في
مقدار طولها ومن ظلم المساح فصفة الدور وجبر كسور الأقسام وأما الدور
المنخرج والتجزئة فالوأمأخذ الشقة حتى تكون بين الرأسين أربع قصبات
وبالمجالة والمساحة فتخرج مربعات ومثلثات ومدورات ومقومات وطولات
وذوات أضلاع وغير ذلك مما لا حاجة إلى ذكره وهو الذي يحتاج منها إليه على
ما يثبت به العمارة كما في المربعات والمثلثات والمدورات * وأما المربعات فهي
تقسم إلى خمسة أصناف * الأول المثلث وهو المساوي الأضلاع القائم الزوايا
ومضروب أحد أضلاعه في نفسه هو مساحته * والثاني المستطيل وهو المختلف
الأضلاع القائم الزوايا وإذا ضرب الطول في نفسه والمعرض في نفسه كان المربع
المثلث وهو القطر ومساحته ما يخرج من مضروب طوله في عرضه * والثالث المربع
المساوي الأضلاع المختلف الزوايا ومضروب أحد أضلاعه في نفسه في نصف الآخر
مساحته * والرابع الشبيه بالمربعين طولاه متساويان إلا أن عرضه مختلف بطوله
ومضروب أحد أضلاعه في العمود الواقع على ذلك الضلع هو مساحته * والخامس
المخرف وهو المختلف الأضلاع والزوايا ومساحته ان يقسم مثلثين ويجمع كل
واحد منهما ويجمع ما يحصل منهما * وأما المثلثات فهي ترجع إلى ثلاثة أقسام
الأول المساوي الأضلاع القائم الزاوية واثنان حادتان ومجموع ضرب ضلعيه
الأقصرين كل واحد في نفسه مثل ضرب الأول في نفسه وأقرب وجوه مساحته
أن يضرب أحد الأقصرين في نصف الآخر * والثاني المختلف الأضلاع وهو
الحاد الزوايا ومجموع ضرب ضلعيه الأقصرين كل واحد منهما في نفسه أكثر من
مضروب الأول في نفسه وأحسن وجوه مساحته أن يضرب العمود في نصف
القاعدة فهو ما يخرج من المساحة * والثالث المتساوي الساقين المنفرج الزاوية
واثنان حادتان ومجموع نصف ضلعيه أقل من مضروب الأطول في نفسه وضرب
العمود في نصف القاعدة وهو ما يخرج من المساحة ذلك باب آخر وهو أن تجمع
جوانب الثلاث ثم تحفظ نصف ما اجتمع وتظركم فضله على كل جانب فتضرب
الفضول بعضها في بعض ثم يضرب الذي اجتمع في الذي حفظت وهو النصف
ثم يأخذ جذره وهو المساحة وأما المدورات فالأمر فيها على ما تبين نسبة قطر
الدائرة إلى محيطها كنسبة سبعة إلى اثنين وعشرين بالتقريب فيكون محيط

الدائرة مثل القطر ثلاث مرات ويصبح مرة فاذا قيل دائرة قطرها عشرة كم محيطها
فاضرب العشرة في اثنين وعشرين واقسم الخاريج ابدأ على سبعة يخرج احد
وثلاثون وثلاثة اسباع وهو المحيط فاذا ضرب نصف القطر في نصف المحيط يخرج
ثمانية وسبعون وأربعة اسباع وهو مساحة الدائرة فان قيل دائرة محيطها مائة
وعشرة كم قطرها فاضرب المحيط في سبعة يخرج سبعة مائة وسبعون اقسام ذلك
على اثنين وعشرين يخرج خمسة وثلاثون وهو القطر

*) الباب التاسع فيما اصطلح عليه من بدل الغلات وما اعتبر من عدة

اصناف يجب الاطلاع عليها وضرائب يتنفع الكاتب

بعلها لا بل يجب عليه الاحاطة بها *)

اما بدل الغلات فحرت العادة ان يبدل أردب القمح بأردبين شعير أو بأردب
ونصف فولاً وبأردب حصاً وبأردب ونصف جلباناً وأردب الشعير بنصف
أردب قمح وثلاثي أردب فول ونصف أردب حص وثلاثي أردب جلبان وأردب
الفول بثلاثي أردب قمح وأردب ونصف شعير او ثلاثي أردب حص وأردب جلبان
وأردب المحص بأردب قمح وأردبين شعيراً وأردب ونصف فولاً وأردب ونصف
جلباناً وأردب الجلبان بثلاثي أردب قمح وبأردب ونصف شعير او بأردب فولاً
وبثلاثي أردب حص والجمع بين المحوطة والانصاف ان يسعر كل من لاصناف
ويستبدل بالصف على نسبة ثمنه من الآخر * ومن غرائب الضرائب ان الحمل
القيم الاميري والكر كم ستمائة رطل بالمصري والحمل القطن المحلوج
خمس مائة وثلاثة وخمسون رطلاً وثلاث باء مري أو المجرور والليثي والتبسي
وما يطرح من الظروف والشكاثر والشراب وكل ما هو في هذا المعنى وما ينظر
اليه بما تصبته الضرائب التي لم يورخ عليها في هذا الكتاب ولانه امر ماله
حد وقصدنا الاقتصار على الاختصار والمهم الذي لا يوجد موضعه في كشف
عنه بما يأتي بانه وهو الاجناد من الاتراك والاكراد والتركان والمماليك
ديارهم اقطاعي كامل ويقال جندي والسكانية ومن يجري مجراهم دينارهم
نصف دينار اقطاعي والغزاة والفراد ومن هو في معناهم دينارهم ربع دينار
عيننا والعربان الامن شذمتهم دينارها ثمن دينار جندي السعرا الكامل
في الديوان عبارة عما يطلق في حوالة الاجناد وهو عن كل دينار واحد جندي

أردب واحد وثلاثين أردب قمح وثلاث أردب شعيراء السحر المأمور به عن كل دينار
واحد جندى أردب واحد والثلاثون قمحاً والثلاث شعيراء والجوالة على بيت المال
في مستحق الأجناد كل دينار جندى بربع دينار عينا على سبيل المصالحمة وممنهم
من أحيل عن الدينار بثلاثي دينار عينا وبثلث دينار على ما يؤثر به إلا أن الزمان
صار الآن شائهاً

(الباب العاشر)

في أن الأحكام الديوانية توافق الأحكام الشرعية من وجه وتخالفها من وجه
ومسائل تتعلق بذلك الأحكام الديوانية غير مبنية لكثير من الأحكام الشرعية
وهي تنفق معها من حيث استتجار وضمان مالا شبهة فيه ومنها كالرباع
والمرآكب وأراضي الزراعة والجوالة إذا كانت عن اسم معينة لعدم معلومة
وما هو في هذا المعنى وتخالفها من حيث تضمين مالا يجوز تضمينه مثل الزكاة
والمواريث والجماموس وبقسار الخمس والأغنام والفحل والبساتين وما هو في
معنى ذلك وقد يكون العقد صحيحاً والضمان صريحاً إلا أن ألفاظ الكتاب غير
جارية على وفق الألفاظ الشرعية فما يجري ككتاب الشروط يفسد العقد من
هذا الوجه في الجملة فإن هذه الأحكام المشار إليها قل أن تكون خالصة من مجموع
الأمريين ويفسد أن تكون خالية من كلاهماين * وما يختلف فيه المحكم أن
للضامن من غير الديوان أن يكلف المدعى عليه إثبات دعواه وإن يعيىل في
إبطال نفس العقد والديوان لا يخرج به عما اقتضاه خطه وامضاء عليه شرطه
فيأخذ به بالسلطنة ويتناوله بالهذرة هذه لمحة مما يقع فيه الاتفاق والاختلاف
وإذا كان متولى الديوان فطرة زكية قد رعى أن يتخلص مما يلبسه عارا
ويكسبه في الآخرة تاراً فتحسن سمعته وتقوى حجتة ويحتاط لسلطانه ويأخذ
بالحق لديوانه * وما ينبغي أن يكون الكاتب على علم منه أحكام لا يخلو وقت
من جريها فيه وهي الشرط في متسلم الاقطاع أن يخرج منه كهيشة يوم دخوله فيه
فإذا كان المقطع المنفصل قد أنفق شيئاً من مال اقطاعه بإقامة جسر أو عمارة السنة
التي انتقل الحيز عنه لها لم يدخل على نظيره كان له استعادة نظير منفته من
المقطع * الثاني إذا كان مقطوع ناحية لسنة تسعين وخمسمائة وله فيها قصب سكر
وأقطعت الناحية لاستقبال سنة إحدى وتسعين وخمسمائة غيره كان للمقطع

الاول ان يسقى قصبه ويحلى منه الارض ان كان رأسي عاشر سنس فان كان
 خلفه كان فيها بين امرين ان سقاها وجب عليه ان يحلى الارض منها في عاشر طوبه
 ومضى انقضى احد الاجلين والارض مشغولة باحد القصبين وجب العقد للمقطع
 الثاني وهو ديناران وثمان و نصف سددس وان لم يبق المقطع الاول خلفته فقد
 نزل عن حقه فيها وكان المقطع الثاني بالخيار في ان يسقيها او يستغلها او يحلى
 الارض منها لينتفع بمساير رعه فيها ويسقى حق المقطع الاول منها وله ان يعتمر
 أعنى المقطع الاول القصب المشار اليه في المعصرة الديوانية بابقارها وعدها
 وآلاتها والنفقة من ماله فاما المحواصل الديوانية فالذي جرت به العادة فيها ان
 يؤخذ الشهادة على المقطع أو ثوابه بقيمة ما تسببه منها بالقيمة المشهود عليه بها اذا
 نظم العامل الحساب وامتنع المشارف من الكتابة عليه واعتذر بأنه غير صحيح
 وانه اذا رجع فيه الى الحق كتب خطه وألزم بان يكتب عليه بالصحيح ما ثبت
 عنده منه على ما يشهد به تعليقه ومنع من الامتناع الى ان يصلح الحساب على
 وفق ما عنده ثم طواب العامل باحضار ما يبريه من شراهد ما لم يشهده المشارف
 فان أحضره والا أخذ بالخروج منه اذا استخدم كاتب على جهة نقد مشاهرة
 ورسم غلة مشافهة وقرر تخضيرها واتفق تفاوتها واستخرج ما استجد من هلالها
 ثم صرف بغيره عن ادراك الغلة وأوان تحصيلها حسن ان يطلع الثلث من رسم
 الغلة وللمستخدم بعده الثلثان لان تعب الاول في التخضير قبالة تعب الثاني في
 المتحصل ويلزم الثاني من ذلك نظم الحساب وما سقط عن الاول فيكون
 عليه ضعف ما على من تقدمه وله ان يعطى الثلث والا آخر الثلثان وان دفع
 المستخدمون الحساب الى الديوان واتفق عدمه منه وجب عليهم اعادة رفعه
 نسخة الاول وان كانوا قد صرفوا عن الخدمة اذا استجعل المزارع أرضا على ان
 يزرعها مشاطرة بعد ان شملها الري ثم يور منها شيئا وجب عليه القيام بخراجه
 بالنسبة المتحصل المشاطرة وفردن جميع الارض فان شرط له المقطع اعفاء من
 العشر وجميع الرسوم وجب على المقطع ان يقوم بالعشر لن يحيله الديوان به
 على نسبة المتحصل فان لم يرد كالعشر في العجل وذكر جميع الرسوم طواب
 المزارع بالعشر وأخذ بالخروج منه ولم يقبل دعواه ان العشر ما اشترط تركه
 له مما يشنع به على المستخدمين ان يقال لهم يأخذون الزكاة من النصارى

والحوالي من المسلمين والسبب في ذلك ان الاغنام وغيرها من الماشية مما شرب
فيه الزكاة ويكون للرجل المسلم في يد وكيل أو خولي نصيب من غيب المالك
في أخذ ذلك الوكيل بالقيام بالحق ويكون الرجل المسلم ضامنا لبعض الذمة من
المستخدمين بما وجب عليهم من الحوالي وبما طل بما ترتب في ذمته وكثيرا
ما يجري هذا وكل ذلك غير مناف للحق الموثر ولا يخالف للشرع الاطوره وبما
يشتمع به على مستخدم في الزكاة انهم أخذوا عن حجة دناير ثمن دينار
ويستشهدون على حجة هذه الدعوى بما تشهد به ختمات المستخرج ويوقف
على ذلك من لا يعلم العرفية والجواب عنه ان الزكاة واجبة بلوغ النصاب
عشرين دينار الا ان هذا الجول ومهم ما زاد عنه كان بحسابه وهذا رجل طواب
بزكاة خمسة وعشرين ديناراً فاحضر من يده ووصلوا بزكاة عشرين ديناراً وجب
عليه عن زكاة خمسة دناير ثمن دينار ولم يقيم به فآخذ منه الآن وأفرد الحساب
اتفق المستخدمون الآن على نظم الختمات بالمستخرج والجري واعتذر واعن
ذلك بأنهم أنجزوا وصولات من أيديهم وسلموها الى من يستخرجها ويحلها اليهم
وانهم يخشون ان يوردوها في المستخرج فتساق الى الحاصل أو يهملوا ذكرها
ويحضر وصولاتها فيشتمع عليهم بانه ساقط وهذا الفعل فيه مضرة على الديوان
لا يجب لمن ينظر فيه ان يقرهم عليها واذا كان الجري للحسبة مما قالوه فيكون في
اوراق مفردة يقال فيها والمعول على ما يحقق بالاستخراج فينظم به تالي الختمات
التي نظمت للمدة من الخيف على الديوان ان ينزل فيه جندى من أصحاب الامراء
عوضا عن بصرف من غير تعيين اسمه والمخوطة فيه ان يعين اسم المصروف
فيقال فلان عوضا عن فلان ويشرح سبب صرفه وكذلك عرض أجناد الامراء
على جاء يكاتهم من غير تعيين اقطاعهم اذ فيه مضرتان على الديوان والاجناد اما
على الديوان فذلك اذا كانت الاقطاعات معينة هذا ما وجدناه وكفى اصله
ختمناه والمجد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى

(يقول راجي عفو الغفار محمد بن أحمد النجار)

قد كل هذا الكتاب المستطاب طبعاً وجعل شكلاً وحن وضماً فخذ
كتاباً فيسأ وروضا في بابيه أنيساً مع ما شتمل عليه من مهمات أحكام
مصطلحات الدواوين وعوائد السابقين في الزراعات وخارج الجهات وغير
ذلك مما يزيد المؤرخ الجديد في معرفة المرق بين ما كان وما اصطلحوا

عليه الآن مصححاً على أصله وإن لم تجد إلا نمضة واحدة من مثله

شاكر مطبعة إدارة الوطن الجميلة ذات العوائد العامة

الجميلة على أحيائها فنون العلم والأدب

والنافع فيها من نفائس الكتب

وكان ذلك في الرابع من شهر

رجب سنة ١٢٩٩ من

الهجرة النبوية على

صاحبها أسامي

السلام وأتم

التحية

تم

۱۲۱
۲۵

DUE DATE

۳۵۱۳۱

۱۳۴۹۳

